الاحتجاج باستعمالات اللغويين
بين القبول والرد

سعود بن أحمد المنيع
أستاذ النحو والصرف المساعد
بجامعة المجمعة ـ كلية التربية بالزلفي

ملخص البحث:

الاحتجاج للغة العربية له أهميته الكبرى في الدرس اللغوي، وقد كثر الخلاف فيه من أوجه متعددة، وجاء هذا البحث ليتناول قضية مهمة في موضوع الاحتجاج والاستدلال وهي الاحتجاج باستعمالات العلماء اللغويين، وقد بين هذا البحث وجهات النظر المتباينة في الاستدلال باستعمالات العلماء بين قبول الاحتجاج ورده، وبيَّن حجج كل فريق والاعتراض عليها في مباحث ثلاثة تعرض أشهر العلماء الرافضين للاحتجاج باستعمالات اللغويين وتغليطهم لأي استعمال يخالف ما جاء عن العرب، كما يعرض البحث أشهر القائلين بجواز الاحتجاج باستعمالات العلماء، ومن ثم مناقشة حجج كل فريق والترجيح فيما بينها.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فتعد قضية الاحتجاج للغة العربية من القضايا المهمة التي تمس جوانب اللغة بفروعها، وقد طال البحث فيها وكثُر، وما زال الباحثون يُبْدِئون فيها ويعيدون من خلال الأثافي الثلاث التي تتكئ عليها هذه القضية، وهي: زمان الاحتجاج، ومكانه (الأماكن التي تؤخذ من أصحابها اللغة)، والحالات الاجتماعية التي أثرت فيه كالبداوة والتحضر ونحوها.

واستمراراً لتلك الجهود وإتماماً لها جاءت هذه الدراسة المعنونة بـ (الاحتجاج باستعمالات اللغويين بين القبول والرد)، لعرض أقوال العلماء في حكم الاحتجاج باستعمالات اللغويين ومناقشتها؛ وذلك أن بعض اللغويين ظهرت في كتاباتهم استعمالات قد تخاف قواعد اللغة وربما خالفت سماعاً عن العرب، أو لم يثبت عن العرب أنهم استعملوا هذا الاستعمال الذي استعمله ذلك اللغوي، فجاء هذا البحث ليقف على تلك الاستعمالات عند اللغويين ويبين حكم الاحتجاج بها في اللغة وموقف العلماء من ذلك الاستعمال أيقبل الاحتجاج به أم يرد؟

وقد اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من كون المرتكزات الثلاثة لقضية الاحتجاج تكتنفها وبشكل مباشر؛ إذ هي تدرس الاحتجاج باستعمالات اللغويين بغض النظر عن زمانهم، أو مكانهم، أو حالتهم الاجتماعية. فالذين ذهبوا إلى جواز الاحتجاج باستعمالات العلماء ما من ريب أنهم أغفلوا العاملين الزمني والمكاني، فاحتجوا باستعمالات من عاشوا في أماكن من اختلطت لغتهم. كما أنهم أغفلوا النظر في حالتهم الاجتماعية أو تغافلوا عنها؛ ولهذا فإن هذه القضية أثيرت كثيراً، ولكن بعض من أثارها وبخاصة من المتأخرين يذهب إلى أنه لا أحد يقول بالاحتجاج باستعمال العلماء، وإنما هو استئناس فقط، رغم تصريح العلماء

أنفسهم بأنه احتجاج كما سيأتي في أثناء البحث.

وتهدف هذه الدراسة إلى النظر في مواقف علماء اللغة أنفسهم قديماً وحديثاً من الاحتجاج باستعمالات غيرهم من اللغويين، ومناقشة تلك الآراء والترجيح فيما بينها.

ولم أجد دراسة سابقة حول الموضوع إلا أن تكون دراسات عن شعر المولدين مثل:

شعر المولدين في الدرس النحوي: جمعاً ودراسة ،رسالة دكتوراه أعدتها: سُهَيّة الشلوي، كلية الآداب للبنات بالرياض (سابقاً)، ١٤٢٧هـ، شعر المولدين في التراث النحوي عرض ودراسة، د. محمد عبيد، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، مايو ٢٠١٣م.

وهاتان الدراستان لا تبحثان في استعمالات اللغويين، وإنما تنظر في شعر المولدين سواء أكانوا علما أم غير علماء؟

أما هذا البحث فقد تفرد بالنظر إلى موقف علماء اللغة من استعمالات علماء اللغة بغض النظر عن كون استعمالهم نثراً أو شعراً. المهم أنه نظر إليه على أنه عالم لغوي.

وقد اقتَضَت طبيعة الدراسة أنْ يكون بعد هذه المقدمة تمهيدٌ يستعرض الاحتجاج وما يحتج به لهذه اللغة باختصار، مع الإشارة إلى تفريق العلماء بين الاحتجاج على المعاني والاحتجاج على قواعد اللغة.

يأتي بعد ذلك الحديث عن موقف العلماء من الاحتجاج باستعمالات العلماء وكلامهم وقد جاء ذلك متمثلاً في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طائفة المُغَلِّطِين (المانعين).

في هذا المبحث عرض لعلماء اللغة من القدماء والمحدثين الذين كان لهم رأي

صريح في القول أو الفعل في منع الاحتجاج للغة باستعمالات علمائها، وأهم حججهم في ذلك.

المبحث الثاني: طائفة المجيزين للاحتجاج.

في هذا المبحث عرض لأهم العلماء الذين أجازوا الاحتجاج باستعمالات العلماء من اللغويين قديماً وحديثاً، وأهم حججهم في ذلك.

المبحث الثالث: مناقشة أقوال الطائفتين ومواقفهم من الاحتجاج باستعمالات اللغويين، والترجيح فيما بينها.

ومن الله وحده أستمد العون والتوفيق، فله الفضل والحمد

تمهيد:

لم يكن العرب في الجاهلية وصدر الإسلام بحاجة إلى من يعلمهم أصول لغتهم وقواعدها؛ فقد كانوا يتكلمون العربية السليمة بسليقتهم وسجيتهم التي نشؤوا عليها ولم تشبها بعدُ شوائب العجمة، وبقي العرب على هذه السجية يتوارثونها جيلاً بعد جيل، حتى عُرفت العرب ببلاغتها وفصاحتها، ونزل القرآن في تلك المرحلة مضيفاً قداسة على لغتهم ومُعْلِماً بمدرسة لغوية عظيمة تكون سنداً داعماً لهذه اللغة(١).

ولما خالطوا العجم وبدأت بوادر التغيُّر في كلامهم، أدركتهم الغيرةُ على لغتهم، فبدؤوا بجمع تلك اللغة وحفظها حتى لا تصلها شوائب اللحن والخطأ، ثم وضعوا أصولاً يحتجون بها، ويقعِّدون بها لغتهم، ويحتكمون إليها عند اختلافهم، وهي:

أولاً: القرآن الكريم

المصدر الأول للاحتجاج للغة، " وكلُّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً..."(٢)، بل إن القراءات الشاذة بجميع درجاتها ومستوياتها تدخل في الدرس اللغوي ويحتج بها"، وتقف على قدم المساواة مع القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب في صحة الاستشهاد بها"(٣)، بل إن القراءة -مهما بلغت من الضعف- أولى بالاحتجاج والقياس من الشاهد الشاذ والمفرد(٤).

---

(١) يقول بروكلمان: " بلغت العربية بفضل القرآن من الاتساع مدًى لا تكاد تعرفه أيّ لغة أخرى من لغات الدنيا" من قضايا اللغة العربية المعاصرة ٢٧٤.

(٢) الاقتراح، السيوطي ٢٤.

(٣) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، أحمد مختار عمر١٤٢.

(٤) انظر: الدرس اللغوي والنحوي في العراق، خديجة الحديثي١١٣.

و"الذي استقر عليه الرأي بين جمهور العلماء من القدماء أن نصوص القرآن الكريم يحتج بها في تقعيد قواعد اللغة، ولا خلاف بينهم في هذا"(١).

ثانياً: الحديث النبوي

وهو كلام نبينا ﷺ، و" يُسْتَدل بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا ..."(٢).

وقد انقسم العلماء في العصور المتأخرة في الاحتجاج بالحديث النبوي إلى ثلاث طوائف:

الأولى: طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقاً، وعلى رأسهم: أبو حيان، وشيخه أبو الحسن بن الضائع متابعين في ذلك من تقدمهم من علماء اللغة الأوائل من المدرستين البصرية والكوفية.

الثانية: وهي طائفة من العلماء توسطوا في الاحتجاج بالحديث النبوي، وعلى رأسهم: أبو إسحاق الشاطبي شارح الألفية، والسيوطي، وكثير من المحدَثين.

الثالثة: وهي الطائفة الأخيرة أجازت الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقاً، وعلى رأسهم ابن مالك. وقد أُعْتُرض عليه في ذلك، وممن اعترض عليه أبو حيان والشاطبي الذي قال عنه إنه" بنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف...والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا..."(٣).

وقد حمل سراج الدين البلقيني كلام ابن مالك على مجرد الاعتضاد قال: "فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي

(١) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس٤٩.

(٢) الاقتراح، السيوطي ٢٩.

(٣) الخزانة، البغدادي١/ ١٣.

به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك...والذي ذهب إليه ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح"(١).

ثالثاً: كلام العرب

وهو أكثر ما يحتج به؛ لكثرته حتى لا يمكن الإحاطة به، وقد قيل: " كلام العرب لا يحيط به إلا نبي"(٢)، وما بلغنا منه هو القليل كما روى ابن جني بسنده عن أبي عمرو ابن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير"(٣)، ثم قال ابن جني بعده: "وقد رُوِي في معناه كثير"(٤).

وكلام العرب نوعان: منظوم، ومنثور.

والأول قسمه العلماء على أربع طبقات:

الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من قبل الإسلام.

الثانية: المخضرمون، وهم من أدركوا الجاهلية والإسلام.

الثالثة: متقدمو العصر الإسلامي إلى عصر بني أمية.

الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا(٥).

وقد احتج العلماء للغتهم بالطبقات الثلاث الأولى فقط، " وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً..."(٦) في النحو والصرف واللغة. أما في المعاني والبيان والبديع فإنه يُسْتَشْهَدُ عليها بكلام الشعراء جميعاً، سواء أكانوا

(١) الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القاعدة النحوية، مكاتبة بين الدماميني والبلقيني٢٩.

(٢) الصاحبي، ابن فارس٢٦، وانظر: الرسالة، الشافعي٤٢.

(٣) الخصائص، ابن جني١/ ٣٨٦.

(٤) السابق١/ ٣٨٦.

(٥) الخزانة، البغدادي ١/ ٥-٦.

(٦) الخزانة، البغدادي١/ ٨.

في عصر الاحتجاج أم في غيره[١]. يقول ابن جُني بعد أن استشهد ببيتٍ للمتنبي: "ولا تستنكر ذكر هذا الرجل – وإن كان مولَّداً – في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف مُتَسرَّبه، فإنَّ المعاني يتناهبها المولَّدون كما يتناهبها المتقدمون"[٢].

وقد فعل ذلك شيخه أبوعلي الفارسي فاحتج بشعر المحدثين في المعاني، قال عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح: " والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج بشعر محدث في الإعراب، وإنما يحتج بأشعار المولدين في المعاني فقط؛ لأن ذلك شيء مشترك"[٣].

والنوع الثاني من كلام العرب: المنثور، وقد وقف علماء اللغة الأوائل عند كلام العرب الذين يثقون بفصاحتهم وصفاء لغتهم، وتقصدوا الرحلة إلى أماكن الفصاحة كالبادية التي لم تختلط بعدُ بالعجم، وجمعوا اللغة من أصولها ومنابعها الأصيلة، وجعلوا لذلك اعتبارات زمانية ومكانية واجتماعية يراعونها في جمعهم للغتهم، كي يتسنى لهم جمع صحيح اللغة، وقد تفاوتت قبائل العرب في مستوى الفصاحة والبيان، بل بعضها لم يسلم من شوائب اللحن، وقد " أَجْمَع علماؤنا بكلام العرب والرُّواة لأشعارهم والعلماءُ بلُغاتهم وأيامهم ومحالّهم أن قُرَيشاً أفصح العرب ألْسنَةً وأَصْفَاهُم لَغةً"[٤]، ثم تأتي بعد ذلك قبائل بني سعد الذين نشأ فيهم نبينا ﷺ، والذين قال فيهم أبو عمرو بن العَلاء: "أفصح العرب عُليا هَوازِن وسُفْلى تميم"[٥]، ثم تأتي بعد ذلك بعض القبائل العربية الأخرى

(١) الخزانة١/ ٥.

(٢) الخصائص١/ ٢٤، وانظر: المحتسب١/ ٢٣١.

(٣) المقتصد١/ ٤١٢.

(٤) الصاحبي، ابن فارس٣٣–٣٤، وانظر: الاقتراح، السيوطي ٣٣.

(٥) الصاحبي، ابن فارس٤١.

التي عنها نقلت اللغة العربية، "وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ أو معظمه..."(١).

وتركوا كثيراً من قبائل العرب الفصحاء؛ لمخالطتهم العجم، أو لمجرد قربهم منهم، فلم يأخذوا "من لخم، ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والحبشة؛ ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة؛ ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"(٢).

هؤلاء كلهم عرب تحاشى اللغويون المؤصِّلُون لهذه اللغة الأخذ منهم خوفاً من عجمة أو فساد دبَّ إلى ألسنتهم.

وكما وضع اللغويون أو علماء أصول اللغة حدوداً مكانية للاحتجاج وضعوا

(١) الاقتراح، السيوطي ٣٣.

(٢) الاقتراح، السيوطي٣٣. وهذا ليس على إطلاقه، فقد احتج سيبويه في كتابه، والخليل في معجمه ببعض أشعار أهل الأمصار من الحاضرة، وممن نص الفارابي وغيره على عدم جواز الاحتجاج بهم كإياد، وتغلب الذين منهم الأخطل والذي أكثر سيبويه والخليل من الاحتجاج بشعره. انظر: العين١/ ٧٠، ١/ ٨٥، ١/ ٢٢٠، ٢/ ١٣٨، ٥/ ٣٠٧/ ٧، ١٩٤، ٨/ ٧٣، ٨/ ٣٥٩، والكتاب: ١/ ١٧٧، ١/ ١٨٦، ٢/ ٦٢، ٤/ ٥٠، وانظر الاحتجاج بشعر إياد في معجم العين: ١/ ٢٦٤، ٣/ ٢٥١، ٦/ ١٣٥، ٧/ ٢٣٢.

أيضاً حدوداً زمانية يختمون بها فترة الاحتجاج. قال أبو عبيدة: " افتتح الشعر بامرئ القيس، وختم بابن هرمة"(١)، وقال الأصمعي: " ختم الشعر بابن هرمة، وهو آخر الحجج"(٢)، وأما أبو عمرو بن العلاء فيرى" ختم الشعر بذي الرمة، والرجز برؤبة العجاج"(٣).

وكلها أزمنة متقاربة.

ولا تقل عناية اللغويين المؤصلين لهذه اللغة بالحدود الزمانية عن عنايتهم بالحدود المكانية؛ ولذا كان الاحتجاج بمن جاء بعد أزمنة الاحتجاج التي تَقَاربَ اتفاقهم عليها غيرَ مقبول لديهم، وقد حكى السيوطيُّ الإجماعَ على عدم الاحتجاج بكلام المتأخرين ممن أسموهم المولدين أو المحدثين(٤) قال: "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين"(٥)؛ وقال البغدادي: " والمولَّد والمحدث من الشعراء: من لا يصح الاستشهاد بكلامه، وهو من جاء بعد عصر المائتين، وأولهم بشار بن برد، وأبو نواس، ومنهم أبو تمام، والبحتري الطائيين، والمتنبي"(٦).

وقد حملهم على هذه المعيارية في التحديد خدمة القرآن الكريم، حتى لا يحتجوا على لغته بما لا يتناسب ومستواه اللغوي الرفيع وبخاصة في المستوى النحوي والتصريفي، ويشير عبده الراجحي إلى ذلك فيقول: " القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغوي معين، وهو الذي أدى إلى تحديد مكان وزمان لهذا المستوى. إن النحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كل شأن، والتي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف

(١) العمدة، ابن رشيق١ / ٩٠، والمزهر، السيوطي٢ / ٤٨٤.

(٢) الاقتراح، السيوطي٤٢.

(٣) العمدة، ابن رشيق١ / ٨٩، والمزهر، السيوطي٢ / ٤٨٤.

(٤) المولدون هم المحدثون. انظر: الخزانة، البغدادي١ / ٦.

(٥) الاقتراح، السيوطي٤٢.

(٦) شرح أبيات مغني اللبيب٣ / ٣٩١.

المكان والزمان، وإنما يؤكدون أنهم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن. فالبحث عن نقاء اللغة وفصاحتها كانت غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي"(١).

ولعله من المناسب الانتقال إلى مباحث هذه الدراسة الثلاثة والنظر في مواقف العلماء من الاحتجاج بكلام اللغويين ممن لا تنطبق عليهم معايير الاحتجاج السابقة، وتحسن البداءة بالذين غلَّطوا العلماء في استعمالاتهم ومنعوا الاحتجاج بها؛ لكون منهجهم أقرب إلى منهج علماء اللغة الأوائل الذين عُنُوا بالتأصيل والتحري للغة العربية.

المبحث الأول

طائفة المُغَلِّطين (المانعين)

يحكي السيوطي لنا إجماع العلماء على عدم الاحتجاج بأقوال المولدين، وأطلق القول ولم يقيده بشعر أو نثر، وقد كان على هذا القول جماعة عظمى من اللغويين كلهم يرون أن الاحتجاج والاستدلال إنما هو بكلام من عاشوا زمن الاحتجاج ومكانه وتوفرت لديهم شروطه، وعرف عن بعض اللغويين عدم قبوله كل قول خالف فيه القائل -أياً كان هو- ما دون زمن الاحتجاج، وعني أولئك العلماء أو بعضهم بملاحقة كل ما يخالف العرب في شعرهم أو نثرهم، وهم من يعرفون في زمننا بعلماء التصويب اللغوي، ويمثل طائفة المانعين من الاحتجاج بأقوال العلماء مجموعة عرفت بتقصي زلات العلماء وأغلاطهم، والتحذير منها، فضلاً عن قبولها والاحتجاج بها، ومن أولئك العلماء:

أولاً: الأصمعي عبد الملك بن قريب

عُرِفَ الأصمعي بتشدده في الرواية، وعنايته بفصيح الروايات حماية للغة

(١) النحو العربي والدرس الحديث ٥١.

العربية، وكان يرفض بعض الفصيح بحجة وجود ما هو أفصح منه؛ "لأنه كان مولعاً بأجود اللغات"(١)، بل وصل به الحال إلى تخطئة بعض استعمالات من هم في زمن الاحتجاج فأنكر على امرئ القيس قوله: بين الدخول فحومل.

ورأى الصواب بالواو بين الدخول وحومل(٢).

وروى ابن جني في خصائصه "عن أبي حاتم كان الأصمعي ينكر زوجة؛ ويقول: إنما هي زوج. ويحتج بقول الله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

قال: فأنشدته قول ذي الرمة(٣):

أَذو زوجةٍ في المِصْرِ أَمْ ذو خُصومَةٍ ... أراكَ لها بالبَصْرةِ العَامَ ثَاوِيَا

فقال: ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين"(٤).

كناية عن مكثه بين الحاضرة مما أثر على لغته، ولم يكن يقبل الاحتجاج بشعر عبيد الله بن قيس الرقيات؛ "لأن الحضريةَ أَفسدتْ عَلَيْه لغتَهُ"(٥).

وربما أنكر الأصمعي الصحيح من كلام العرب بحجة أنه لا يعرفه، وهذا ما جعل ابن السيد البطليوسي ينكر على ابن قتيبة بعض تصويباته التي احتج عليها بعدم معرفة الأصمعي لها فيقول: "وإن كان الأصمعي لم يعرف... فقد عرفها غيره، فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل أن الأصمعي لم يعرفها"(٦).

وليس بغريب بعد هذا أن نرى الأصمعي ينكر بعض استعمالات العلماء التي يراها خطأ فضلاً عن أن يحتج بها، ومن ذلك:

(١) مجالس العلماء، الزجاجي ١٥٠.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام ٢١٥، ٤٦٦.

(٣) ديوانه بشرح الباهلي ٢/ ١٣١١.

(٤) الخصائص، ابن جني ٣/ ٢٩٨، وانظر المسألة بطولها في: مجالس العلماء، الزجاجي ١٥٠.

(٥) الأصول، ابن السراج ٣/ ٤٣٩، والموشح، المرزباني ٢٢١.

(٦) الاقتضاب، ابن السيد ٢/ ١٨٣، وفي موضع آخر من الكتاب يقول: "وقد أنكر الأصمعي أشياء كثيرة كلها صحيح" ٢/ ٢٢٢.

– دخول أل على (بعض وكل):

جاء في تهذيب اللغة للأزهري عن أبي حاتم أنه قال" للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: (العلم كثير، ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل). فأنكره أشد الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في بعض وكل؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام، وفي القرآن: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ النمل: ٨٧ "(١).

وتابعه أبو حاتم فقال: "ولا تقول العرب: الكل ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما؛ لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب"(٢).

هذه الرواية عن الأصمعي توضح شدة موقفه من الاحتجاج بكلام العلماء، وابن المقفع عالم بتزكية إمام أهل العربية الخليل بن أحمد لما سئل عنه بعد أن اجتمع معه كيف رأيته؟ فقال: علمه أكثر من عقله(٣).

وبتزكية الأصمعي نفسه، فقد زكى الأصمعي مصنفات ابن المقفع، فقال: "صنف ابن المقفع المصنفات الحسان منها (الدرة اليتيمة) التي لم يصنف في فنها مثلها"(٤).

وهذا لم يكن مانعاً للأصمعي من رفض الغلط منه وعدم قبوله، مع أنه ورد عن بعض أهل اللغة تصويب استعمال ابن المقفع حتى قال الأزهري: " وأجاز النحويون إدخال الألف واللام على بعض وكل إلا الأصمعي"(٥).

– استعمال (حين وحيث):

(حين) ظرف يستخدم في الزمان، و(حيث) للمكان، وقد يقع الخلط بينهما فيستخدم

(١) تهذيب اللغة، الأزهري١/ ٤٩٠(بعض).

(٢) تهذيب اللغة، الأزهري١/ ٤٩٠(بعض).

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي١١/ ٢٦١.

(٤) وفيات الأعيان، ابن خلكان٢/ ١٥١.

(٥) اللسان، ابن منظور١/ ٤٤٥(بعض).

هذا مكان هذا، وهو ما خَطَّأ به الأصمعيُّ العلماءَ ولم يقل بصوابه لأجل استعمالهم.

جاء في تهذيب اللغة للأزهري: "قال الأصمعي: ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب (حيث وحين)، غلط فيه العلماء مثل: أبى عبيدة، وسيبويه"(١).

وقد سجلت مصنفات اللغويين كثيراً من تغليط الأصمعي لبعض استعمالات علماء اللغة(٢).

ثانياً: أبو محمد القاسم الحريري

لم يكن الحريري بأقل صرامة من الأصمعي في موقفه من استعمالات العلماء، فقد صنف كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص) في تصويب أوهام العلماء وأهل اللغة، كما قال في مقدمته: "رَأَيْت كثيراً مِمَّن تسنموا أسنمة الرتب، وتوسموا بسمة الأَدَب قد ضاهوا الْعَامَّة فِي بعض مَا يفرط من كَلامهم، وترعف به مراعف أقلامهم، مِمَّا إذا عثر عَلَيْهِ، وَأثر عَن المعزو إِلَيْهِ، خفض قدر الْعِلْيَة، ووصم ذَا الْحِلْية..."(٣).

وحسبي أن أذكر موقفاً واحداً يوضح موقف الحريري من استعمالات العلماء:

قال في درة الغواص: "يقولون فِي تَصْغِير مُخْتَار: مخيتير، وَالصَّواب فيه: مُخَيّر؛ لأَن الأَصْل فِي مُخْتَار مختير، فالتاء فِيهِ تَاء مفتعل التِي لا تكون إِلا زَائِدَة...وَقد غلط الأصْمَعِيُّ فِي تَصْغِير هَذَا الاسْم غَلطاً أودع بطُون الأوراق، وتناقلته الروَاة فِي الآفَاق"(٤).

الأصمعي من اللغويين العرب باهليّ النسب، معروف بتشدده بالسماع عالم بالنحو واللغة - كما مر - قال عنه الأخفش: "ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعي وخلف، فقيل: أيهما كان أعلم؟ فقال: الأصمعي؛ لأنه كان نحوياً"(٥).

(١) تهذيب اللغة، لأزهري٥/ ٢١٠(حيث).

(٢) انظر: الخصائص، ابن جني٣/ ٣٠٠، ومجالس العلماء، الزجاجي ١١١،١٠٨.

(٣) درة الغواص، الحريري٣٨.

(٤) درة الغواص، الحريري٣٩٢، وينظر: .

(٥) نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري٩٠.

كل ذلك لم يكن مانعاً للحريري من تخطئته. فضلاً عن الاحتجاج باستعماله.

وقد وافق الحريريُّ ابنَ الأعرابي في تخطئته لأبي عبيدة في بعض استعمالاته اللغوية(١).

ثالثاً: ابن الخشاب النحوي البغدادي

تعقب ابن الخشاب النحوي بعضَ اللغويين في استعمالاتهم، واشتد تغليطه لهم، ولم يعفهم في نظره أنهم لغويون، ومن ذلك تعقباته على الحريري في كثير من فروع اللغة وتغليطه لبعض استعمالاته اللغوية في المقامات، وقد صنف في ذلك كتاباً سماه: (أغلاط الحريري في مقاماته)، ومما غلطه فيه من استعمالاته: قال عند قول الحريري في المقامة السادسة: " فاستعنت بقاطبة الكُتَّاب"(٢): "استعماله (قاطبة) مضافة إلى ما بعدها وتعريفها به وإدخال حرف الجر عليها يدل على جهله بالنحو، وأنه كان فيه مقصراً جداً"(٣). وفي موضع آخر يقول ابن الخشاب عند قول الحريري في مقاماته: " فإذا هو إياه"(٤): "العجب لأبي محمد وهو بصري أن يستعمل ما قد أجمع نحاة بلده على أنه لحن..."(٥). فابن الخشاب لم يكتف بأنه لا يحتج بكلام الحريري في استعمالاته، بل غلطه، ونسب إليه الجهل في النحو وغيره.

رابعاً: شاكر أفندي شقير اللبناني

يعد شاكر شقير من اللغويين المحدثين، وصنف في التصويب اللغوي كتابه: (لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية)، ووقف من الغلط موقفاً صارماً

(١) درة الغواص٥٠٢.

(٢) المقامة السادسة من مقامات الحريري٤٢.

(٣) أغلاط الحريري في مقاماته مطبوع ضمن المقامات٤٥٣.

(٤) المقامة الخامسة والثلاثون من مقامات الحريري٢٧٤.

(٥) أغلاط الحريري في مقاماته٤٦٨، وينظر: ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٣.

بغض النظر عن من صدر منه، بل وضع فصلاً في مصنفه في بيان أغلاط المشاهير على حد تعبيره. ذكر فيه أنه لا عصمة لأحد إلا الله، وأنه لا صلة بين العلم والعمل، وأن الأول لا يستلزم الثاني، ولا يصح من وجهة نظره أن يرى المستقصي للأخطاء شيئاً من هفوات العلماء ويغض الطرف عن إظهاره، وعرض في هذا الفصل بعض أخطاء المشاهير من اللغويين وبين صوابها محتجاً بأن" مراعاة قوانين اللغة أولى من مراعاة الخواطر"(١).

خامساً: إبراهيم اليازجي

لم يكتف اليازجي في كتابه (لغة الجرائد) بتخطئة اللغويين، بل خطأ بعض من في زمن الاحتجاج من الشعراء(٢)، وخطأ بعض علماء اللغة ولا سيما المتأخرين منهم، كالفيروزآبادي صاحب القاموس(٣)، والحريري(٤)، وغيرهما(٥).

سادساً: أحمد العوامري

له بحوث ألقاها في مجمع اللغة القاهري حول التصويب اللغوي، وصرح فيها بأن الاحتجاج بمن يحتج بعربيتهم فقط. فعند حديثه عن لفظة (خطِر) أورد بيتاً للبحتري، ثم علَّق بعده قائلاً:" على أن المستقرئ لابد أن يقف على هذه الكلمة منبثة في تضاعيف المنظوم والمنثور من كلام العرب ومن يحتج بعربيتهم"(٦).

وأنكر العوامري على الأب انستاس الكرملي احتجاجه بكلام بعض علماء اللغة كإبراهيم اليازجي وغيره، فقال: "ونحن نقول: كيف نحتج بما يكتبه العلامة

(١) لسان غصن لبنان، شاكر شقير٣٣.

(٢) انظر: لغة الجرائد ١٨فقد خطأ الحارث بن حلزة، وفي ٦٠ خطأ عنترة.

(٣) انظر: لغة الجرائد١٨.

(٤) انظر: لغة الجرائد٤٠.

(٥) انظر: لغة الجرائد٥١، ٥٤، ٥٨.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية بمصر٢ / ٢٨٠.

اليازجي، على أنه من تعبيره هو، ونحن لا نحتج بكلام المتأخرين من أئمتنا اللغويين، كابن منظور، والفيروز آبادي، والفيومي، والزبيدي، وغيرهم من الفطاحل الذين حفظوا العربية من الشتات والدثور؟ فنحن إذا عثرنا في أثناء كلامهم في شرح عبارة أو تفسير لفظ على كلمة أو تركيب لم تنص عليه اللغة فيما نعلم، وجب ألا نأخذه عنهم، إلا إذا كشف لنا البحث عنْ وجوده فيما بعد في كلام عربيٍّ صحيح، فهؤلاء الأعلام نَقَلةٌ ورواة لا غير، وليس في كلامهم قوة أن يحتج به... وكانوا يخطئون كثيراً؛ لأنهم نشؤوا وسط الأمية الفاشية والجهل المطبق... ومن يجهل قدر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، وإبراهيم المويلحي، وابنه محمد المويلحي، وحفني بك ناصف، ويعقوب صروف، وغيره من جلة حملة الأقلام في القرن الماضي؟ فهؤلاء أيضاً كثيراً ما أخطؤوا؛ بل إنك لتجد بين أول عهد أحدهم بالكتابة وآخره بوناً شاسعاً، وفرقاً بعيداً في انتقاء الألفاظ، وتخيُّر الأساليب، وسلامتها من الزلات...فهل بعد ذلك نجهد في تأويل خطئهم هذا، ونتلمس لهم المعاذير، فتارةً بحذف المفعول، وتارة بمجاز بعيد، وأخرى بأن قوماً من فصحاء الكتاب في القرن الماضي نطقوا بهذا الفعل أو كتبوه هكذا متعدياً..."(١).

سابعاً: محمد الخضر حسين

لا يقل محمد الخضر شأناً عن سابقيه في منع الاحتجاج باستعمالات العلماء، فقد أنكره وأغلظ في إنكاره، بل عده من موجبات الفوضى لا سيما إذا بعد العهد عن زمن الاحتجاج(٢).

وأنكر الخضر احتجاج الزمخشري بكلام أئمة اللغة، وقال عنه: " وليس مذهبه

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بمصر٢ / ٢٩٣-٢٩٥.

(٢) انظر: مقالة (نقد الإصلاح في متن اللغة)، مجموعة محمد الخضر حسين٦ / ٢٩٤٧.

بسديد، وقياس ما يقوله أبو تمام على ما يرويه غير صحيح، فإن التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام ناشئ عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها، ومدارسة قوانينها...فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ مبين، وأبو تمام نفسه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية... أما العربي القح فإنه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار ألفاظها أو ترتيب وضعها فتقع صحيحة في مبانيها مستقيمة في إعرابها، ولا يكاد يلحن في إعراب كلمة..."(١).

وفي كتابه (القياس في اللغة العربية) أنكر الخضر الاحتجاج بأقوال المولدين من العلماء والشعراء، ورأى أن العبرة ليست بالصحة فقط، بل بالصحة والصواب الناتج بمقتضى الفطرة والنشأة لا التعلم، فيقول: "ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض الكلم إلى استعمال أحد أهل العلم غير سديد..."(٢).

توضح لنا النقولات السابقة موقف الخضر وتشدده في رفض الاحتجاج بكلام العلماء؛ لتمسكه بالنشأة اللغوية، فهو يفرق بين من يتكلم بمحض سجيته وسليقته بما تمليه عليه نشأته، ومن يتكلم بمقتضى تعلمه، فاكتسب لغته من الملكة التي نشأ عليها فيما بعد.

وأكتفي بهذه النماذج من اللغويين الذين رفضوا الاحتجاج باستعمالات العلماء، سواء أكان رفضهم بصريح القول كما فعل شاكر شقير، والعوامري، والخضر حسين، أم بصريح التخطئة لاستعمال ما، كالأصمعي والحريري، واليازجي. وإنما أكتفي بهذه الصور من العلماء؛ لأن طائفة المانعين هي الكثرة الكاثرة من العلماء التي لم ترتض الاحتجاج فلا حاجة للتكثر منها.

(١) انظر: بحث الخضر بعنوان(حياة اللغة العربية)، مجموعة محمد الخضر حسين٦ / ٢٦٧١.

(٢) القياس في اللغة العربية، مجموعة محمد الخضر حسين٦ / ٢٥٨٤.

المبحث الثاني

طائفة المجيزين للاحتجاج

العلماء الذين أجازوا الاحتجاج باستعمالات العلماء وكلامهم قلة عندما نقارنهم بالمانعين؛ فكان من المناسب أن يقتصر هنا على الذين أجازوا الاحتجاج باستعمال العلماء سواء أكان تصريحاً بالقول، أم اعتماداً عليه في تقرير الأحكام.

وممن رأى الاحتجاج بكلام العلماء واستعمالهم:

أولاً: ابن السِّيد البَطَلْيَوْسي

عُرِف عن ابن السيد تسامحه في اللغة، بل كان يأنف التشدد وينكره، وتعقب ابنَ قتيبة رحمه الله في الاقتضاب في كثير من تشدداته ولا سيما تلك التي تابع فيها ابن قتيبة غيره من العلماء كالأصمعي وغيره، فنجده يقول: " أنكر الأصمعي أشياء كثيرة كلها صحيح، فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل إنكار الأصمعي لها"(١).

ومن منطلق هذا التسامح الذي عرف عن ابن السيد فقد كان يرى أن سكوت العلماء حجة يحتج بها على صحة استعمال لغوي ما، فعندما تحدث عن إضافة آل للضمير أورد قول أبي الطيب المتنبي(٢):

والله يُسْعِدُ كلّ يوْمٍ جَدَّهُ ... ويزيدُ مِنْ أعدائِهِ في آلِهِ

وقال بعده: " وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة، فإن بيته هذا حجة من جهة أخرى. وذلك أن الناس عُنُوا بانتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين، كابن خالويه، وابن جني، وغيرهما. وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل إلى الضمير، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب

(١) الاقتضاب٢/ ٢٢٢، وانظر: ٢/ ٧٤.

(٢) ديوانه، تحقيق: عزام٢٧٦.

والشعراء، كالوحيد، وابن عباد، والحاتمي، وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت. فدل هذا على أن هذا لم يكن له أصل عنده؛ فلذلك لم يتكلموا فيه"(١).

يتضح لنا من هذا النص مدى تسامح ابن السيد في الاحتجاج؛ إذ يرى أن مجرد سكوت العالم حجة يحتج بها على صحة استعمال ما، وإن كان بعد زمن الاحتجاج بكثير.

ثانياً: الزمخشري، محمود بن عمر

جاء في تفسير الكشاف عند قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا** ﴾ [البقرة: ٢٠].

قال الزمخشري عن (أظلم): "وجاء في شعر حبيب بن أوس(٢):

هُمَا أَظْلَمَا حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظَلامَيهما عنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَب

وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه"(٣).

كلام الزمخشري صريح في كونه يرى جواز الاحتجاج بشعر أبي تمام، ليس لكونه ممن يحتج بشعره، بل لأنه عالِم في العربية، فكأنه يرى جواز الاحتجاج باستعمال العلماء.

ثالثاً: شهاب الدين الخفاجي

تابع الخفاجيُّ الزمخشريَّ في قضية الاحتجاج باستعمالات العلماء، فاحتج باستعمالات بعض الشعراء محتجاً بما احتج به الزمخشري بأن ما يقوله العالِم بمنزلة ما يرويه. ففي حاشيته على تفسير البيضاوي قال عن تعدية البيضاوي التجاوز

(١) الاقتضاب ١/ ٣٩.

(٢) ديوانه بشرح التبريزي ١/ ١٥٠.

(٣) الكشاف ١/ ١١٩.

بحرف الجر (عن): "وقد وقع مثله في كلامهم كما في عبارة الرضي، والزمخشري، والسكاكيّ...وقد وقع مثله في شعر من يوثق به ويجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، كقول أبي تمام في بعض قصائده(١):

فلا ملكٌ فردُ المواهبِ واللهى يُجَاوِزُ بي عَنْهُ ولا رَشأٌ فَرْدُ

وقد تعرّض له الإمام التبريزي في شرحه، ولم ينتقده عليه وهو من أئمة اللغة"(٢).

وفي شرحه على درة الغواص عندما حكى أنه عِيب على أبي الطيب المتنبي قوله(٣):

أُحادٌ أَم سُداسٌ في أُحادِ لُيَيلَتُنا المَنوطَةُ بِالتَنادِ

قال الخفاجي عن مجيء (أحاد) بدلاً من واحدة و(سداس) بدلاً من ست: "وقد علمت أن من النحاة من أثبته، مع أن المتنبي أيضاً يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"(٤).

وصرح بأكثر من ذلك مع العالم اللغوي ابن دريد فاحتج بشعره في أكثر من موضع في حاشيته على الدرة، وعند كلامه عن تخطئة الحريري لـ(انساغ) قال: "يصح انساغ وعليه قول ابن دريد(٥):

ومنهُ ما تقتحمُ العينُ وإنْ ذقتَ جناهُ انساغَ عذباً في اللَّها

وابن دريد إمام ثقة يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، فلا يتوهم أنه ليس ممن يحتج بكلامه"(٦).

واحتج الخفاجي ببعض استعمالات العلماء غير أبي تمام والمتنبي وابن دريد،

(١) ديوانه بشرح التبريزي٢ / ٨٣.

(٢) حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي١ / ٣٥٣، وانظر: ٣ / ١٢، ٣ / ٢٧٣، ٦ / ٣٧٤.

(٣) ديوانه٧٦.

(٤) حاشية الخفاجي على درة الغواص٥٣٥.

(٥) المقصورة بشرح المهلبي١٠٣.

(٦) حاشية الخفاجي على درة الغواص٣٧١، وانظر مواضع احتجاجه بابن دريد٣٠٩، ٦٢٢.

فاحتج باستعمالات الزمخشري(١)، ولم يكتف بهذا الحد فقد اتسعت دائرة الاحتجاج عنده فاحتج بكلام العلماء عامة، وإن كانوا من غير علماء اللغة، كما احتج بكلام الشعبي رحمه الله(٢).

رابعاً: عباس أبو السعود

توسع المحدثون كثيراً في دائرة الاحتجاج عند مقارنتهم بالقدماء؛ إذْ رأوا أنه من الأيسر الاتساع بدائرة الاحتجاج، حتى إن العالم اللغوي إبراهيم أنيس نعت طائفة المانعين من الاحتجاج بغلاة اللغويين المتزمتين(٣).

وأبو السعود احتج على بعض ما أنكره علماء المجمع اللغوي المصري باستعمالات بعض علماء اللغة، كالفيروز آبادي فقد احتج باستعماله كثيراً(٤). واحتج بكلام ابن عبد ربه في العقد(٥)، وغيرهما.

خامساً: انستاس الكرملي

احتج الكرملي باستعمالات اللغويين كثيراً ولم يقف عند زمن معين أو مكان معين، بل احتج بمعاصريه من اللغويين، كإبراهيم اليازجي، والبستاني صاحب المحيط وغيرهما، وقد صرح باحتجاجه باستعمالاتهما فقال عند حديثه عن صحة استعمال (اكتشف الشيء): "وكان إبراهيم اليازجي ممن استعملها في مجلة الضياء إلى آخر سنة منها، أي إلى سنة وفاته، وليس الشيخ إبراهيم ممن لا يعتد بكلامه، بل هو الحجة العظمى والثبت الأكبر"(٦).

(١) حاشية الخفاجي على درة الغواص١٨١، ١٩٥.

(٢) حاشية الخفاجي على درة الغواص٢٣٤.

(٣) من أسرار اللغة١٣.

(٤) انظر: أزاهير الفصحى٢١، ٢٢، ٣٣، ١٠٩.

(٥) انظر: أزاهير الفصحى٣٥.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية بمصر٢ / ٢٩٣.

وقد ذكر الكرملي شيئاً من هذا في كتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين)[١].

وصرح الكرملي بأن البستاني حجة متى ما وافق غيره قال: " ولعلك تقول إن البستاني ليس بحجة، وهو كثيراً ما أخطأ في محيطه...قلنا: ونحن -أيضاً- على رأيك لكن إذا قال شيئاً ووافقه عليه غيره أصبح حجة"[٢].

سادساً: محمود الطناحي

انتصر الطناحي لمجمع اللغة المصري؛ لتوسعه بدائرة الاحتجاج فقال: " وهي من مقاصد مجمعنا الموقر في عمله الشامل ومعجمه الكبير"[٣]، وقال في البحث نفسه (جموع التكسير والعرف اللغوي): "وقد عوَّل هذا البحث أيضاً فيما جمعه من شواهد على شعر العصريين، مثل: أحمد شوقي، وكلام أهل العلم المتقدمين، كالشافعي...والجاحظ، وابن جني، والمرزوقي، وأبي بكر الباقلاني، وأبي الوليد الوقشي، ومن المتأخرين مثل: تاج الدين السبكي، والحافظ السيوطي، والصالحي الشامي، ومن العصريين مثل: أبي فهر محمود شاكر. فكلام هؤلاء الناس على اختلاف أزمانهم وأجيالهم ينبغي أن يقوم مقام الشاهد والمثال؛ لأنه نازعٌ بالثقة في أصحابه؛ إذ كانوا أهل عربية وفصاحة"[٤].

وأما الشافعي فإنه حجة عند الطناحي بلا ريب، وقد أكد ذلك كثيراً في مصنفاته[٥].

وكان من مثيرات الاستغراب عند الطناحي رحمه الله تلك المبالغة في ترك الاحتجاج بمن هم بعد زمن الاحتجاج ويقول: "ولست أفهم سر هذه المبالغة في

(١) انظر: ١٧٤، ١٧٥.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بمصر٢ / ٢٩٤.

(٣) في اللغة والأدب، الطناحي٢ / ٦٠٤.

(٤) في اللغة والأدب ٢ / ٦٠٤.

(٥) انظر: في اللغة والأدب ٢ / ٦٠٤، ومقدمة الفصول الخمسون لابن معطي١٢.

التوقي من شعراء ما بعد عصر الاحتجاج، والاعتذار عمن سولت له نفسه من النحاة الاقتراب من هذه المنطقة، وكأنها منطقة عسكرية (ممنوع الاقتراب- ممنوع التصوير)"(١).

ولا يرى الطناحيُّ بأساً في بناء القواعد النحوية بشعر محدث أو مولّد فضلاً عن عالم -كما بين من قبل- ويقول في تعقيب على قالة أبي علي الفارسي (فهذا في القياس كما جاء في الشعر القديم): " أفلا تدل هذه العبارة على أن ما جاء من الشعر المحدث والمولد صالح للاحتجاج به، وبناء القواعد عليه ما دام قد جاء على وفق القديم؟"(٢).

وقد احتج الطناحي ببعض استعمالات العلماء في تصويب بعض الاستعمالات اللغوية، قال في تخطئة من يخطئون بعض التراكيب مثل: (نفس الشيء)، (وقد لا يكون): "وقد وجدت استعمال هذا الذي يخطئون في كتاب سيبويه...، والجاحظ في الحيوان. ويخطئ بعضهم: (قد لا يكون) ووجدته في كلام ابن جني..."(٣).

وفي اعتراضاته على محقق شرح شواهد الإيضاح لابن بري: يذكر أن المحقق أخذ على ابن بري بعض الأخطاء كإدخاله (أل) على بعض وكل، فيقول معترضاً عليه: "أقول: الدارس يتابع بعض النحويين المانعين من دخول الألف واللام على (بعض وكل)، وهذا الحظر لا معنى له بعدما ثبت دخول الألف واللام عليهما في كلام أئمة اللغة والنحو وشعراء الجاهلية. جاء في كلام سيبويه...وقال ابن جني...وقال الجاحظ..."(٤).

(١) مقدمة كتاب الشعر للفارسي١/ ٧٦.

(٢) السابق١/ ٧٤.

(٣) في التصحيح اللغوي وضرورة التحري ضمن مقالات الطناحي ١/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بمصر٧٢/ ١١٦.

سابعاً: إميل يعقوب

اتسعت دائرة الاحتجاج عند إميل يعقوب، حتى رأى "أن الاقتصار في الألفاظ على ما استعمله عرب عصر الاحتجاج يؤدي إلى عسر التكلم بالعربية والنفور منها"(١)، ورفض الوقوف باللغة عند حدود زمانية أو مكانية، ورأى أن ذلك مع ما فيه من اضطراب منهجي فهو يؤدي إلى تحنيط اللغة(٢).

وتوسع يعقوب في التصويب ووقف ضد ما أسماه بالتعسف في التخطئة، واستدل على كثير من تصويباته اللغوية باستعمالات علماء اللغة، كابن المقفع، والجاحظ، والزمخشري(٣).

ثامناً: خليل بنيان حسُّون

موقف حسون من الاحتجاج باستعمالات العلماء قريب من سابقه إميل يعقوب، فقد توسع في الاحتجاج في تصويبه اللغوي باستعمالات العلماء كثيراً في كتابه (في التصحيح اللغوي والكلام المباح).

قال في مقدمة كتابه: " ومما يجدر التنبه له هو أن الكثير مما خُطئ ومنعه المانعون قد ورد في أساليب أكابر العلماء في النحو واللغة والأدب..."(٤).

ويقول في موضع آخر من الكتاب نفسه: " إن ما ثبت استعماله في مصنفات علماء اللغة الكبار والأدباء والشعراء والمبرزين والمبدعين منذ القرن الثاني الهجري وما بعده لا سبيل إلى إنكاره؛ إذ إن من يمنع استعمالاً ورد في كتاب سيبويه ينبغي أن يكون في رتبة سيبويه، وفي زمنه لكي يحق له ذلك"(٥)، ثم يقول عن

(١) معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب٥١.

(٢) معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب٣٤، وانظر: من قضايا النحو واللغة١٥٧،١٦٥.

(٣) انظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة٨٢، ٩٣، ١٠٧، ٢٧٦.

(٤) في التصحيح اللغوي، خليل حسون٦.

(٥) في التصحيح اللغوي، خليل حسون٢١.

العلماء: "إن تقديم احتمال أنهم مخطئون وترجيحه على احتمال أنهم إنما يستعملونه عن تثبت وتيقن بصحته، وأنهم يمتلكون الدلائل والشواهد التي تعضد استعماله لا وجه له، ولا دليل عليه"(١).

وسار حسون على هذا المنهج عند تطبيقه على بعض الاستعمالات اللغوية الشائعة التي خطأها بعض علماء التصويب، فاستدل على جواز تكرير (بين) مع الاسم الظاهر باستعمال سيبويه لذلك(٢)، واستدل باستعمالات الجاحظ، والمبرد، وابن جني، وغيرهم في تصويب كثير من التراكيب والاستعمالات اللغوية(٣).

تاسعاً: عبد الفتاح سليم

عُني عبد الفتاح سليم بالتصويب اللغوي وصنف فيه مصنفات، ورأى أن الأيسر والأفضل للتطور اللغوي هو التوسع في التصويب، ورأى أن الاحتجاج باستعمالات العلماء مما يوسع دائرة التصويب، ولكن يجب -في نظره- حصر الاحتجاج باستعمالات علماء اللغة فقط دون غيرهم، قال: " ونحن نرى أن من الخطر بمكان أن نعمد إلى الاحتجاج باستعمال غير علماء اللغة بلاغيين أو قرَّاء أو فقهاء؛ لقلة دراية هؤلاء بالتصرفات العربية، وعدم إحاطتهم بقوانينها؛ لما أنها غير واقعة في حيز تخصصهم الذي عكفوا على إجادته والتبحر فيه، ولذا يجب أن نقصر الاحتجاج على استعمال علماء اللغة من الثقات الذين ذاعت شهرتهم بين الناس بالاشتغال بالعربية، حتى لَيَسْرِي هذا المعنى إلى الذهن عند سماع أسمائهم، كسيبويه، والزمخشري، وابن مالك، وابن هشام، ولا نتوقف في الأخذ باستعمال علماء اللغة عند زمن محدد، بل نأخذ باستعمال من أشادت كتب الطبقات على اختلافها بتبحرهم اللغوي من متقدمي اللغويين ومتأخريهم، فتَمَكُّنُ هؤلاء من

(١) في التصحيح اللغوي، خليل حسون٢١.

(٢) في التصحيح اللغوي، خليل حسون٣٥.

(٣) انظر: في التصحيح اللغوي٣٩، ٤٠، ٤٣، ٩٣، ٩٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٠.

دراسة الفصحى يكفي لغلبة الظن بحرصهم على السلامة في أدائهم اللغوي، والعمل على مقتضى العربية التي يدرسونها، وهي غلبة تكفي لأثبات اللغة...ويزداد الأمر قوة في الاحتجاج إذا ما عُزِّز هذا الاستعمال بمعزز آخر، كقراءة، أو حديث، أو استعمال مولَّد، أوكثُر الاستعمال نفسه عند اللغوي الواحد، أو شاع عند غيره من اللغويين المتمكنين"(١).

وينتصر عبد الفتاح سليم للزمخشري ومن تابعه باحتجاجهم بأبي تمام ومن شاكله، لكن بشرط توفر العلم باللغة والدراية بها فيقول: "ونحن مع الزمخشري والرضي في الاعتداد بشعر أبي تمام ومن على شاكلته من مولدي القرنين الثالث والرابع، كالجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥هـ، والمتنبي المتوفى سنة ٣٥٤هـ، وأبي الفرج الأصفهاني المتوفى سنة ٣٥٦هـ. ولكن بشرط أن تتوفر الدراية اللغوية إلى جانب الموهبة الأدبية...ونحن بهذا قد أطلنا زمن الاحتجاج حتى نهاية القرن الرابع الهجري"(٢).

وبعد أنْ لخَّص سليم مقاييسه في التصويب والتخطئة ذهب إلى أنه "يؤخذ باستعمال المولدين حتى نهاية القرن الرابع الهجري...بشرط أن تتوفر لهؤلاء الشهرة والدراية اللغوية، وبشرط أن يعزز هذا الاستعمال، إما بكثرة منهم، وإما بمعزز آخر"(٣).

وذهب في استعمالات العلماء إلى أنه" يؤخذ باستعمال الثقات من علماء اللغة فقط ممن اشتهر أمرهم بالاشتغال بالعربية والتبحر فيها"(٤).

---

(١) اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم٥٥١.

(٢) اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم٥٤٨، ويلاحظ هنا أن سليماً مدَّ في زمن الاحتجاج إلى القرن الرابع فقط، وفي النصوص السابقة يرى الاحتجاج بكلام اللغويين من متقدمين ومتأخرين دون التوقف عند زمن محدد.

(٣) اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم٥٦٦.

(٤) اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم٥٦٦.

المبحث الثالث

المناقشة والترجيح

بعد عرض موقف اللغويين القدماء والمحدثين حول الاحتجاج أو الاستدلال بكلام علماء اللغة، وتباين الأقوال في ذلك يتبين أن المسألة اجتهادية قد تقبل القبول أو المنع، ولكل طائفة أدلتها وحججها، وفي هذا الجزئية أردت مناقشة حجج كل طائفة والترجيح بينها بعد ذلك. وسأبدأ بعرض وسرد حجج المجيزين؛ لأنها هي التي خرجت عن الأصل؛ إذ الأصل الذي أجمع عليه المتقدمون أو كادوا عدم جواز ذلك، ثم بعد ذلك سأناقشها على ضوء حجج المانعين.

أهم الحجج التي اعتمد عليها مجيزو الاحتجاج:

الحجة الأولى: (ما يقوله العالم بمنزلة ما يرويه).

هذه المقولة أطلقها الزمخشري عندما احتج بشعر أبي تمام، وتابعه من تابعه، كالخفاجي وغيره، حتى كادت تكون قاعدة يُعتمد عليها في جواز الاحتجاج باستعمالات العلماء.

الحجة الثانية: أن الوقوف بالاحتجاج عند حدود زمانية أو مكانية تحنيط للغة وتجميد لها، كما صرح بذلك إميل يعقوب ومن تابعه.

الحجة الثالثة: أن العلماء أنفسهم لم يتقيدوا بتلك القيود الزمانية أو المكانية، فسيبويه احتج في كتابه(١) بقول بشار بن برد:

ومَا كُل ذي لبٍ بُمْؤتِيك نُصْحَه وما كُل مؤتٍ نصحه بلبيب

وبشار من المولدين(٢). وقد تمسك بهذه الحجة بعض المحدثين(٣).

(١) كتاب الإدغام من الكتاب ٤/ ٤٤١.

(٢) انظر: الاقتراح، السيوطي ٤٢، والخزانة، البغدادي ١/ ٨.

(٣) ينظر: الرافعي، تاريخ آداب العربي ١/ ٣٥٤.

وهذا الحجج دافعها هو الدافع لحجج المانعين وهو الغيرة على اللغة، وقد اعترض المانعون عليهم بما يلي:

أولاً: أن ما ذهب إليه المجيزون وعلى رأسهم الزمخشري ومن تابعه بأن العالم الثقة يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ليس صحيحاً من وجوه:

الأول: أن إتقان العالم للرواية لا يستلزم إتقان الدراية، وهذا ظاهر في كل علم ذي شقين (نظري وتطبيقي)، فقد يكون العالم متقناً لأحدهما دون الآخر. قال البغدادي: "ومن البين أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية"(١).

فعلماء اللغة الذين صنعوا المعاجم جلهم ثقات كابن منظور والفيروز آبادي وغيرهما، فهل نجعل ما يقولونه في معاجمهم وغيرها بمنزلة ما يروونه؟

من يقل بذلك فقد حاد عن الصواب، بل يجب التفريق بين ما يقوله العالم وما يرويه، فهذا ابن منظور والفيروزآبادي يذكران في معجميهما أن الظرف يحل محل الواو مع الأفعال الدالة على المشاركة(٢)، وقياس العربية أنه بالواو، قال الشيخ محمد علي النجار: "إن هذا لم يسند إلى العرب حتى يكون فيه الحجة، وإنما هو من كلام اللغويين، وقد تقرر أن العلماء يحتج في اللغة بروايتهم لا بكلامهم"(٣).

وقد بيَّن ابن خلدون ذلك في مقدمته بياناً شافياً وعقد فيه فصلاً في (أن ملكة اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم) فقال: "والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة. فهو علم بكيفية لا نفس كيفية. فليست نفس الملكة، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً، ولا يحكمها عملاً. مثل أن يقول بصير بالخياطة غير محكم لملكتها في التعبير عن بعض أنواعها الخياطة هي أن يدخل الخيط في خرت الإبرة

(١) خزانة الأدب ١/ ٧.

(٢) اللسان ٢/ ٣٥٨ (جمع)، والقاموس المحيط ٦٥٥ (جمع).

(٣) انظر: اللحن في اللغة، عبد الفتاح سليم٤٦٩.

ثم يغرزها في لِفْقَي الثوب مجتمعين، ويخرجها من الجانب الآخر بمقدار كذا... ويعطي صورة الحبك والتنبيت والتفتيح وسائر أنواع الخياطة وأعمالها. وهو إذا طولب أن يعمل ذلك بيده لا يحكم منه شيئاً. وكذا لو سئل عامل بالنجارة عن تفصيل الخشب فيقول: هو أن تضع المنشار على رأس الخشبة وتمسك بطرفه وآخر قبالتك ممسك بطرفه الآخر وتتعاقبانه بينكما... وهو لو طولب بهذا العمل أو شيء منه لم يحكمه.

وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها. فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل، وليس هو نفس العمل. و لذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علماً بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه، أو ذوي مودته، أو شكوى ظلامه، أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي.

وكذا نجد كثيراً ممن يحسن هذه الملكة ويجيد التفنن في المنظوم و المنثور و هو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول، ولا المرفوع من المجرور، ولا شيئاً من قوانين صناعة العربية.

فمن هذا تعلم أن الملكة هي غير صناعة العربية وإنها مستغنية عنها بالجملة وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيراً بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي"(١).

وهذا الباب لو فتح بهذه الحجة ما أغلق أبداً، ولحصل التساهل في الاحتجاج كما هو مشاهد من بعض متأخري زماننا، حتى أصبح بعض العلماء يحتج بكلام صاحبه، كما حصل من انستاس الكرملي عندما احتج باستعمال اليازجي

(١) مقدمة ابن خلدون٣/ ١١٤٧.

والبستاني. قال التفتازاني في اعتراضه على الزمخشري في مقولته السابقة واحتجاجه بأبي تمام بتلك الحجة: "لو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المحدثين، كالحريري وأضرابه، والحجة فيما رووه لا فيما رأوه، وقد خطؤوا المتنبي وأبا تمام والبحتري في أشياء كثيرة كما هو مسطور في شروح تلك الدواوين"(١).

وأما أبو تمام بخاصة فإنه لم يكن في شعره بالمستوى الذي كان عليه في حماسته، فقد قيل عنه: "إن أبا تمام في حماسته أشعر منه في شعره"(٢)، مع أنه كان متهماً في حماسته بتغيير الأشعار(٣)، قال ابن العميد: "وإني لأتعجب من أبي تمام مع تكلفه رمَّ جوانب ما يختاره من الأبيات وغسله من درن بشع الألفاظ كيف ترك تأمل قوله: فليأت نسوتنا. وهذه لفظة شنيعة"(٤)، وهذه التهمة جدير بها "أن تنزل بقيمة الحماسة باعتبارها نصوصاً يستشهد بها في علوم اللغة العربية"(٥).

الثاني: أنه ثبت الغلط في حق كثير من علماء اللغة الذين أتقنوا الرواية عند ممارستهم اللغة عملياً، وقد اعترض أحمد العوامري على من أجاز الاحتجاج باستعمالات علماء اللغة بأن" هؤلاء الأعلام نَقَلةٌ ورواة لا غير، وليس في كلامهم قوة أن يحتج به...وكانوا يخطئون كثيراً؛ لأنهم نشؤوا وسط الأمية الفاشية والجهل المطبق"(٦).

(١) خزانة الأدب، البغدادي ١ / ٧.

(٢) خزانة الأدب، البغدادي١ / ٣٥٧.

(٣) شرح المرزوقي على ديوان الحماسة١ / ١٣.

(٤) السابق٢ / ٩٩٦.

(٥) مقدمة عبد السلام هارون وأحمد أمين على شرح المرزوقي للحماسة١ / ٩.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية بمصر٢ / ٢٩٣-٢٩٥.

وقال محمد الخضر حسين في سياق اعتراضه على الزمخشري في احتجاجه بشعر أبي تمام: "وأبو تمام نفسه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية"(١).

وفي زمن الأصمعي -وهو متقدم، ويُعَدُّ حجةً عند من يجيزون الاحتجاج باستعمالات العلماء- صار اللحن مألوفاً، حتى عرفوا من لا يلحن؛ لقلتهم، قال الأصمعي: "أربعة لم يلحنوا في جدٍّ ولا هزل: الشعبي، وعبد الملك بن مروان، والحجاج بن يوسف، وابن القرية، والحجاج أفصحهم"(٢).

وقد صنف علماء اللغة المصنفات في أغلاط العلماء وسقطاتهم، ولهذا أنكر أبوحيان على الزمخشري لما احتج بأبي تمام بهذه الحجة، وقال: " وكيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من لحن في شعره"(٣).

وقد قال الناقد ابن الأثير وهو البصير بالشعر عن هؤلاء الشعراء الذين أتقنوا الرواية والدراية وكيف كان الغلط يقع منهم عفوياً: "على أني لم أجد أحداً من الشعراء المفلقين سلِم من مثل ذلك-الخطأ واللحن- فإما أن يكون لحن لحناً يدل على جهله مواقع الإعراب وإما أن يكون أخطأ في تصريف الكلمة، ولا أعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا بل أعني بالشعراء من تقدم زمانه، كالمتنبي، ومن كان قبله كالبحتري، ومن تقدمه كأبي تمام(٤)، ومن سبقه كأبي نواس"(٥).

وهكذا ذهب السيوطي إلى أنه لا يخفى خطر فتح باب الاحتجاج باستعمال العلماء بهذه الحجة التي ذكرها الزمخشري ومن تابعه؛ " إذ لو فتح الباب لاحتج

(١) انظر: بحث الخضر بعنوان(حياة اللغة العربية)، مجموعة محمد الخضر حسين٦ / ٢٦٧١.

(٢) أمالي الزجاجي٢٠.

(٣) البحر المحيط١ / ١٤٨.

(٤) وقد ذهب السهيلي رحمه الله مذهباً غريباً في أبي تمام؛ فإنه أجاز الاحتجاج بشعره؛ لتلقي أهل العربية له بالقبول، وإجماعهم على أنه لم يلحن. الروض الأنف٥ / ٤١١.

(٥) المثل السائر ١ / ٣٥.

بكل ما وقع في شعر المحدثين بهذا الطريق- أي لإتقانه الرواية-، وكم أخذ النحاة واللغويون على أبي تمام، والمتنبي، وأضرابهما من مواضع ولحنوهم"(١).

الثالث: يرى المانعون أن إتقان الرواية عند علماء العربية -سواء أكانوا شعراء أم لا؟- ناتج عن تعلم، والتعلم مختلف عن النشأة؛ إذ التعلم يضعف جانب الرواية اللغوية، وهذا مما دعا علماء العربية إلى ترك الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لأنه يروى بالمعنى وإن كان كثير من رواته علماء بالعربية علاوة على ثقة كثير منهم؛ إذ مدار صحة الكلام والداعي إلى الاحتجاج به هو التكلم بمقتضى النشأة والفطرة. وقد اعترض محمد الخضر حسين على الزمخشري لهذا السبب وقال: "وليس مذهبه بسديد، وقياس ما يقوله أبو تمام على ما يرويه غير صحيح، فإن التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام ناشئ عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها، ومدارسة قوانينها...فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ مبين. وأبو تمام نفسه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية... أما العربي القح فإنه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار ألفاظها، أو ترتيب وضعها، فتقع صحيحة في مبانيها مستقيمة في إعرابها، ولا يكاد يلحن في إعراب كلمة..."(٢).

وهذا ما حمل الأصمعي على عدم الاحتجاج بشعر الطرماح والكميت؛ لأن أشعارهما لم تكن عن طبع، بل عن تعلم، قال في سياق تفضيله ذا الرمة على الكميت: "وكان الكميت بن زيد معلماً بالكوفة، فلا يكون مثل أهل البدو، وكان ذو الرمة معلماً بالبدو"(٣)، وهذا ما أثبته العجاج عندما قال عنهما: "كانا يسألاني عن الغريب فأخبرهما به، ثم أراه في شعرهما، وقد وضعاه في غير

(١) حاشيته على البيضاوي (نواهد الأبكار وشوارد الأفكار)١/ ٤٥٨.

(٢) انظر: بحث الخضر بعنوان(حياة اللغة العربية)، مجموعة محمد الخضر حسين٦/ ٢٦٧١.

(٣) الموشح، المرزباني٢٠٦.

مواضعه، فقيل له: ولِمَ ذاك؟ قال: لأنهما قرويان يصفان ما لم يريا فيضعانه في غير موضعه، وأنا بدوي أصف ما رأيت فأضعه في مواضعه"(١).

وهذا الجاحظ يتوقف عند استعمال المولدين والعلماء مع كثرة مخالطتهم الأعراب؛ لأنه لا يؤمن عليهم اللحن فيقول: " إنّ المولّد لا يؤمن عليه الخطأ؛ إذْ كان دخيلاً في ذلك الأمر، وليس كالأعرابيِّ الذي إنما يحكي الموجود الظاهر له، الذي عليه نشأ، وبمعرفته غذي، فالعلماء الذين اتّسعوا في علم العرب، حتى صاروا إذا أخبروا عنهم بخبر كانوا الثّقات فيما بيننا وبينهم، هم الذين نقلوا إلينا. وسواء علينا جعلوه كلاماً وحديثاً منثوراً، أو جعلوه رجزاً وقصيداً موزوناً. ومتى أخبرني بعض هؤلاء بخبر لم أستظهر عليه بمسألة الأعراب. ولكنه إن تكلم وتحدّث، فأنكرت في كلامه بعض الإعراب، لم أجعل ذلك قدوة حتى أوقفه عليه، لأنّه ممّن لا يؤمن عليه اللّحن الخفيّ قبل التفكر"(٢).

ومن ذهب إلى الاحتجاج بكلام الإمام الشافعي(٣)، كالمازني في قوله: "الشافعي عندنا حجة في النحو"(٤)، والإمام أحمد رحمه الله في قوله: "كلام

(١) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني٢ / ٦٣.

(٢) الحيوان، الجاحظ٤ / ١٨٣-١٨٤.

(٣) الاحتجاج بكلام الشافعي رحمه الله أكثر من قال به ونقله الشافعية في كتبهم، ولا يعرف عن متقدمي النحويين من بصريين أوكوفيين ممن هم في الطبقات الثلاث الأولى -حسب تصنيف الزبيدي- أنهم احتجوا بكلام الشافعي لأثبات قاعدة نحوية أوصرفية، وليس في كتبهم شيء من ذلك إلا ما جاء بعد ذلك من متأخري اللغويين أو ممن هم بعد تلك الطبقات الأولى، فقد جاء عن غلام ثعلب أنه قال: " سمعت أبا العباس ثعلباً يقول: تأخذون على الشافعي وهو من بيت اللغة يجب أن يؤخذ عنه" معرفة السنن والآثار للبيهقي١١ / ٢٧٧، وكما في تهذيب اللغة للأزهري، فقد احتج بالشافعي في مواضع عدة وعده حجة، ففي مادة (بلغ) بعد أن احتج بكلامه قال: " والشافعي فصيح، وقوله حجة في اللغة"٨/ ١٤٠، وفي موضع آخر قال: "وقول الشافعي نفسه حجَّة؛ لأنه عربيّ اللسان فصيح اللهجة"٣/ ١٩٥، واحتج به ابن الحاجب في الشافية ٣ / ٨٨، والسيوطي وقال عنه: "وَقَول الشَّافِعِي حجَّة فِي اللُّغَة" همع الهوامع٥ / ٢٦٤.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات، النووي١ / ١٦٦.

الشافعي في اللغة حجة"(١)، كل ذلك ليس من أجل علمه، بل لأنه نشأ نشأة عربية صحيحة عند عرب هذيل بمكة، فتكلم اللغة بمقتضى السليقة لا التعلم، قال الأصمعي: "صححت أشعار الهذليين على شاب من قريش يقال له: محمد بن إدريس"(٢).

وقد قال بعض أهل اللغة نحواً من ذلك عن أبي نواس؛ لكونه نشأ نشأة عربية فتكلم العربية بمقتضى السجية والسليقة، قال أبو عمرو الشيباني: "لولا أنَّ أبا نواس أفسدَ شِعره بهذه الأقذار -يعني الخمور- لاحتججنا به في كُتُبنا"(٣)، وقد فسر ابن خالويه علة تساهل علماء اللغة في شعر أبي نواس في الاحتجاج فقال: "لولا ما غلب عليه من الهزل لاستشهد بكلامه في كتاب الله، وذلك لأنه تعلم اللغة من أساطينها، ورحل إلى البادية فأخذ عن العرب، وحفظ لغاتهم وأتقنها"(٤).

قال أبو نصر الفارابي: "يجب...أن يعلم من الذين ينبغي أن يؤخذ عنهم لسان تلك الأمة. فنقول: إنه ينبغي أن يؤخذ عن الذين تمكنت عادتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكناً يحصَّنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصي ألفاظ سوى المركبة عن حروفهم وعن النطق بها ممن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم، أو ممن سمعها وجفا ذهنه عن تخيلها ولسانه عن النطق بها. وأما من كان لسانه مطاوعاً على النطق بأي حرف شاء مما هو خارج عن حروفهم وبأي لفظ شاء من الألفاظ المركبة عن حروفهم فإنه لا يؤمن أن يجري

(١) الاقتراح، السيوطي٣٤، وحكى السبكي نحوه عن الأزهري صاحب التهذيب. طبقات الشافعية ٨/ ١١٧.

(٢) طبقات الشافعية، السبكي٢/ ١٦١، وانظر: تهذيب الأسماء واللغات، النووي١/ ١٦٧.

(٣) البداية والنهاية، ابن كثير١٤/ ٦٦.

(٤) أخبار أبي نواس، ابن منظور ٥. أفدته من كتاب خديجة الحديثي الشاهد وأصول النحو١٠٧.

على لسانه ما هو خارج عن عادتهم الممكنة الأولى فيعود ما قد جرى على لسانه فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمة، ويكون خطأ ولحناً غير فصيح... وكذلك الذين كانوا يحصنون عن النطق وعن تحصيل حروف سائر الأمم وألفاظهم؛ إذ كانوا يحصنون عما لم يكن عودوه أولاً من مخالفة أشكال ألفاظهم وإعرابها إذا كثرت مخالطتهم لسائر الأمم وسماعهم بحروفهم وألفاظهم، لم يؤمن عليه أن تتغير عادته الأولى ويتمكن فيه ما يسمعه منهم بحيث لا يوثق بما يسمع منه"(١).

مقتضى نص الفارابي أن من كانت نشأته عربية خالصة فإنه لا يؤمن عليه أن تتغير عادته ونشأته، وأن يترك طبيعته التي كان عليها، فكيف الحال فيمن لغته ناتجة عن تعلُّم لا نشأة؟ فإنه سيكون أضعف، وأكثر عرضة لأن يترك صواب لغته وإعرابها؛ لأنه لا بد أن يستحضر عناصر اللغة في ذهنه عند أدائها، وإلا سيحصل الزلل عند أيّ غفلة، وهذا يقع مع علماء اللغة الكبار فضلاً عن من هو دونهم، قال قطرب: "دخل الفرَّاء على الرشيد، فتكلَّم بكلامٍ، فلحن فيه مرات، فقال جعفر بن يحيى (وزير الرشيد): إنه لَحَن يا أمير المؤمنين، فقال الرشيد للفرّاء: أتلحن؟ فقال الفرَّاء: يا أمير المؤمنين، إن طِباع أهل البدو الإعراب، وطِباع أهل الحَضَر اللَّحن، فإذا تحفَّظتُ لم ألحن، وإذا رجعتُ إلى الطبعِ لحنتُ"(٢)، فهذا كلام الفراء الذي "كان أبرعَ الكوفيين وأعلمَهم"(٣). وأبو عبيدة العالم اللغوي قال فيه الجاحظ: "لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أبصرَ بجميع العلوم منه"(٤)، وقال فيه المبرد: "كان هو والأصمعي متقاربين في النحو، وكان أبو عبيدة أكمل القوم"(٥) – كان لا

(١) الحروف، أبو نصر الفارابي١٤٥-١٤٦.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير القفطي٤ / ٧.

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير القفطي٤ / ٧.

(٤) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي١٧٥.

(٥) سير أعلام النبلاء، الذهبي١٧ / ٤٧١.

يقيم البيت من الشعر حتى يكسره، بل كان "يخطئ إذا قرأ القرآن نظراً"(١) قال ابن قتيبة عنه: "كان مع علمه ربما لم يقم البيت إذا أنشده"(٢).

الرابع: بعض علماء العربية نشؤوا بين أعاجم فضلاً عن كون بعضهم أعاجم – كما سيأتي–، فأبو عمرو بن العلاء عالم العربية يَدَعُ شعر الطرماح، ويقول: "رأيته بسواد الكوفة وهو يكتب ألفاظ النبيط، فقلت: ما تصنع بهذه؟ فقال: أعربها وأدخلها في شعري"(٣).

فأبوعمرو خالط العجم وسمع كلامهم كما تشهد بذلك قولته هذه، وقد ترك شعر الطرماح لهذا السبب، فترك الاحتجاج بكلامه هو من باب أولى، وينقل الجاحظ في كتبه شيئاً من كلام العجم الذي سمعه منهم، أو عاش مع من خالطهم(٤)؛ مما يثبت أنه نشأ على شيء من كلامهم. والجاحظ كأبي عمرو ابن العلاء حجة عند من يجيز الاحتجاج باستعمال العلماء، ومن كانت هذه نشأته فلا يؤمن منه الزلل واللحن، وهذا ما بيَّنه أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف في قوله: "فإن كان–من تؤخذ منه اللغة– قد خالط غيرهم من الأمم وسمع ألسنتهم أو نطق بها كان الخطأ منه أقرب وأحرى، ولم يؤمن بما يوجد جارياً في عادته أنه لغير تلك الأمة التي هو منهم"(٥).

"ولما كان سكان البرية في بيوت الشعر أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمة أجفى، وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها وأحرى أن

(١) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي١٧٥.

(٢) المعارف، ابن قتيبة٥٤٣، وانظر أيضاً في لحن اللغويين: الفهرست لابن النديم٨٣.

(٣) الموشح، المرزباني٢٤٤.

(٤) انظر: الحيوان٧/ ٢٣٣، والبيان والتبيين٢/ ٢١٣.

(٥) الحروف، أبو نصر الفارابي١٤٦.

لا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقياداً لتفهم ما لم يتعودوه ولتصوره وتخيله... كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري"(١).

ومدار ذلك عند ابن جني على تغير اللسان وتأثره بالمخالطة، وإلا "لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر"(٢).

الخامس: مصنفات علماء اللغة سجلت لنا شيئاً مما يشبه التناقض بين تنظير بعض علماء اللغة وتطبيقهم، فالأصمعي ينسب الغلط إلى سيبويه في استعماله الظرفين (حين وحيث) عندما قال: "ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب (حيث وحين)، وغلط فيه العلماء مثل: أبى عبيدة، وسيبويه"(٣).

فحين ظرف للزمان، وحيث للمكان وقد استخدم أحدهما مكان الآخر، مع أن سيبويه يقول في كتابه: "وأما حيث فمكان بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد"(٤).

قال أبو حاتم السجستاني: "رأيت في كتاب سيبويه شيئاً كثيراً يجعل حين: حيث، وكذلك في كتاب أبى عبيدة بخطه. قال أبو حاتم: واعلم أن حيث وحين ظرفان، فحين ظرف من الزمان، وحيث ظرف من المكان، ولكل واحد منهما حد لا يجاوزه، والأكثر من الناس جعلوهما معاً حيث، والصواب أن تقول: رأيتك حيث كنت، أي الموضع الذي كنت فيه، وأذهب حيث شئت، أي إلى أي موضع

(١) الحروف، أبو نصر الفارابي١٤٦. قال أبو عمرو بن العلاء: "لم أرَ بدوياً أقام بالحضر إلا فسد لسانه" الخزانة ١/ ٢٢٠.

(٢) الخصائص، ابن جني٢/ ٧.

(٣) تهذيب اللغة، الأزهري ٥/ ٢١٠ (حيث).

(٤) الكتاب٤/ ٢٣٣.

شئت... ويقال: رأيتك حين خرج الحاج، أي في ذلك الوقت، فهذا ظرف من الزمان، ولا يجوز حيث خرج الحاج، وتقول: ائتني حين يقدم الحاج، ولا يجوز حيث يقدم الحاج، وقد صيّر الناس هذا كله حيث، فليتعهد الرجل كلامه"(١).

ثانياً: الحجة الثانية التي احتج بها المجيزون هي: أن الوقوف بالاحتجاج عند حدود زمانية أو مكانية إنما هو تحنيط للغة وتجميد لها(٢)، وأنه " أبعد كثيراً من النتاج اللغوي الذي كان يمكن أن يفيد في دراسة تاريخ العربية، وهو كذلك من المعايير التي جعلت الشك يحوم حول كثير من الصيغ، والتراكيب، والاستعمالات"(٣)، فهذا له وجهه من الصحة في المجال المعجمي اللفظي، وأما في مجال التقعيد للغة نحواً وصرفاً فلا؛ لأن فتح باب الاحتجاج لوضع قاعدة لغوية بناءً على كل استعمال سيصل بلغتنا إلى نتيجة فوضوية مملوءة بالمتناقضات، وبخاصة أن العرب تنوعت استعمالاتها وتعددت لهجاتها، قال الفراء: "واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستنكر الكلام(٤) لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردت عن تقول ذاك،

(١) تهذيب اللغة، الأزهري٥ / ٢١٠.

(٢) يقول عبد الصبور شاهين: "وليس هناك من يلزمنا الآن بآراء قدامى النحاة، وقد عاشوا عصرهم، وكانت أحكامهم وفق ظروفهم...، وليس من الممكن أن يفرض الموتى الذاهبون ظل الجمود على تطور الحياة" دراسات لغوية ١٠٢، ويقول الصايغ عن اللغة: " والحق أن حصرها في مكان وزمان معينين إنكار للغة ذاتها وجعلها أشبه ما تكون بالتحفة الأثرية" الأخطاء الشائعة ٤٥، ويرى كمال بشر أن العرب لما قيدوا اللغة بزمن معين لم يأت بحسبانهم أن اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور، وقد جاءت دراستهم العامة على وفق هذا التصور غير الدقيق. التفكير اللغوي بين القديم والجديد ٣٢١، وانظر ما قاله إميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب٣٤.

(٣) الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي، علي العبيدي٦٧.

(٤) أما ما كان الاختلاف واقع في بعض صفات الكلام فهو داخل تحت ما سماه ابن جني اختلاف اللغات وهي حجة. الخصائص٢ / ١٢، ومما رد به ابن هشام اللخمي على مكي بعض ما جعله لحناً وهو لغة لبعض العرب. المدخل إلى تقويم اللسان٣٥.

ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وفصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت"(١).

وهذا مما لا يكون في مجال اللفظ والمعجم(٢)؛ فإن علماء اللغة الذين أدركوا عهد التدوين لم يدونوا كل ما ورد عن العرب من ألفاظ، بل إن ما دونوه هو القليل، وقد فاتهم شيء كثير؛ لاعتمادهم على الحفظ غالباً؛ ولانشغالهم بما هو أعظم من ذلك حينها، كالفتوحات، ونحوها. قال عمر بن الخطاب رضي اللّه تعالى عنه: "كان الشِعْرُ عِلْمَ القوم، ولم يكن لهم عِلْم أصّح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغَزْو فارسَ والروم، ولَهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنّت العربُ في الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يئلوا(٣) إلى ديوانٍ مدوَّن، ولا كتابٍ مكتوب، وألْفَوَا ذلك وقد هلك من العربَ من هلك بالموت والقتل، فحفِظوا أقلَّ ذلك وذهب عنهم كثيرة"(٤).

وقال أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"(٥).

وهذا يُبيْن لنا "أن ما جمع من اللغة وما بقي منها كان من السعة أو الكثرة بحيث لم تستطع جهود العلماء على ضخامتها أن تستوعبه، أو تطويه في ضوابطها تمام الاستيعاب والطيّ"(٦).

"فمن أجل هذا نستطيع أن نثبت ولا نستطيع أن ننفي، نستطيع إذا صح عندنا بيت من الشعر الجاهلي أن نقول: إن ألفاظه ومعانيه تعرفها العرب، ولكن لا

(١) التكملة والذيل على درة الغواص، أبو منصور الجواليقي٨٤٣.

(٢) انظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني٤٥٤.

(٣) لم يرجعوا.

(٤) الخصائص، ابن جني١/ ٣٨٦.

(٥) المزهر، السيوطي٢/ ٤٧٤.

(٦) الاستدراك على المعاجم، محمد جبل١٨.

نستطيع إذا لم نجد أن نقول: إن العرب لا تعرف هذا اللفظ ولا هذا المعنى"(١)، ولكن لنا نحن اليوم أن نقيس على ما قالته العرب واستعملته في كلامها من تراكيب وبُنى، وهو مخرج سهل من دعوى الجمود والتحنيط؛ لأن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(٢)، قال عبد الصبور شاهين: "وبقي أمامنا أمر القياس الإبداعي في التراكيب، وأكثر ما نجد هذا الجانب معالجاً في كتب لحن العوام، والأخطاء الشائعة"(٣).

ثالثاً: ومما احتج به المجيزون: أن علماء العربية أنفسهم لم يتقيدوا بالقيد الزماني واحتجوا بأن سيبويه احتج بشعر بشار بن برد -كما سبق-، وهذا وإن ذكره جماعة من اللغويين فإنه ضعيف من وجوه:

الأول: أن الذين ذكروا احتجاج سيبويه به ذكروا أن سيبويه لم يكن يحتج بشعره فهجاه بشار فاحتج به سيبويه تقرباً إليه، وخوفاً من هجائه. فيفهم من هذا أن سيبويه لم يكن يرى الاحتجاج بشعر بشار.

الثاني: أن البيت المذكور منسوب لأبي الأسود الدؤلي في أكثر من مصدر من مصادر اللغة والأدب(٤)، وهو في ديوانه(٥).

الثالث: ذكر المرزباني في (الموشَّح) أن الذي احتج بشعر بشار هو الأخفش وليس سيبويه؛ وكان خائفاً من هجائه(٦)؛ وهذا يجعل الشك وارداً على صحة القصة في الأصل؛ إذ ليس في مصنفاتهما التي بين أيدينا ما يثبت صحة ذلك.

(١) فجر الإسلام، أحمد أمين٥٢.

(٢) الخصائص، ابن جني١/ ٣٥٨، وانظر: المنصف في شرح تصريف المازني، ابن جني١/ ١٨٠.

(٣) دراسات لغوية - القياس في الفصحى٥٥.

(٤) انظر: الحيوان، الجاحظ٥/ ٦٠١، وشرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي٢/ ٢٨٦، والتذكرة الحمدونية، ابن حمدون٣/ ٣٠١، وشرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي٤/ ٢٢٨.

(٥) ديوان أبي الأسود، صنعة أبي سعيد السكري٤٥.

(٦) الموشح، المرزباني٢٨٧.

الرابع: على القول بصحة هذه القصة ونسبتها إلى سيبويه أو الأخفش، فلعله يحمل على أنه من باب استشهادهم بشعره في عرض حديثهم في مجالسهم، وليس في مسائل التقعيد للغة والنحو والصرف، قال المعري في رسالة الغفران: "ويجوز أن يكون استشهاده ـ سيبويه ـ به ـ بشار ـ على نحو ما يذكره المتذاكرون في المجالس ومجامع القوم"(١).

الخامس: لعل الصواب هو عدم صحة القصة؛ لما فيها من طعن في علماء اللغة الثقات لا سيما سيبويه، فهو ثقة، وأجل من أن يحتج للغة القرآن بما ليس محلاً للاحتجاج، قال محمد الطنطاوي: "مما لا ريب فيه بين العلماء قاطبة أن سيبويه لم يحتج في كتابه إلا بأشعار من يستشهد بشعرهم من الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، فلم يتجاوزهم إلى المحدثين، ولقد كان ذلك في تعليمه ودراسته وحجاجه"(٢).

وعلماء اللغة ممن خَلَفَ سيبويه لم يطعنوا به ولا بكتابه أو شواهده فلا يبعد أن تكون مثل هذه دسيسة للتشكيك في كتاب سيبويه والتقليل من شأنه قال البغدادي: " وَزعم بعض الَّذين ينظرُونَ فِي الشّعْر أَن فِي كِتَابه –سيبويه–أبياتاً لا تعرف فَيُقَال لَهُ: لسنا ننكر أَن تكون أَنْت لا تعرفها وَلَا أهل زَمَانك، وَقد خرج كتاب سِيبَوَيه إِلَى النَّاس وَالْعُلَمَاءُ كثيرٌ والعناية بِالْعلمِ وتهذيبه أكيده وَنظر فِيهِ وفتش فَمَا طعن أحد من الْمُتَقَدِّمين عَلَيْهِ وَلَا أدعى أَنه أَتَى بِشعر مُنكر"(٣).

وقال عن شواهده: " أَبْيَات سِيبَوَيْهٍ أصح الشواهد اعْتمد عَلَيْهَا خلف بعد سلف مَعَ أَن فِيهَا أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها وَمَا عيب بها ناقلوها، وَقد خرج كِتَابه إِلَى النَّاس وَالْعُلَمَاء كثير والعناية بِالْعلمِ وتهذيبه وكيدة وَنظر فِيهِ وفتش فَمَا طعن أحد من الْمُتَقَدِّمين عَلَيْهِ وَلَا ادعى أَنه أَتَى بِشعر مُنكر"(٤).

(١) رسالة الغفران ٤٣١.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة٨٣.

(٣) الخزانة١ / ٣٧٠.

(٤) الخزانة١ / ١٦.

وحول ترجيح عدم جواز الاحتجاج باستعمالات العلماء تبين ما يلي:

أولاً: القول بجواز الاحتجاج بكلام العلماء واستعمالاتهم في إثبات قواعد اللغة نحوها وصرفها يعارض أصول قواعد الاحتجاج التي قررها علماء اللغة الأوائل سواء في ذلك الأصول الزمانية أو المكانية أو الخصائص والأحوال الاجتماعية، ومخالفة ذلك يقتضي مخالفة إجماعهم وخرقه، وخرق الإجماع ممنوع(١)؛ لأنه حجة، قال السيوطي: " وإجماع العرب أيضاً حجة"(٢)، وقال الشاطبي: "الناس مجمعون على خطأ من خالف الإجماع"(٣).

ثانياً: أن علماء اللغة تركوا الاحتجاج بالحديث النبوي، "ولم يحتج أئمة النحو المتقدمين من المصرين بشيء منه"(٤)؛ وذلك لأنه يروى بالمعنى، "ولأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وإنما يتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون"(٥).

وهذه الأمر يقع تماماً على كثير من علماء اللغة والنحو ورواة أشعار العرب وكلامهم التي ملأت كتب اللغة احتجاجاً بها، فسيبويه إمام النحاة أعجمي من البيضاء من بلاد فارس(٦)، ربما ظهرت العجمة على لسانه قال الفراء: "دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه فسمعتهم يذكرونه-يعني سيبويه- بالحفظ والدراية وحسن الفطنة، فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح، سمعته يقول لجارية له: هات ذيك الماء من ذاك الجرة، فخرجت من عنده ولم أعد إليه"(٧)، وفي مجالس

(١) انظر: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، يحيى الشاوي٨٨.

(٢) الاقتراح٤٢.

(٣) المقاصد الشافية٩/ ١٩٣.

(٤) خزانة الأدب، البغدادي١/ ٩.

(٥) خزانة الأدب، البغدادي١/ ٩، والاقتراح، السيوطي٣١.

(٦) بغية الوعاة، السيوطي٢/ ٢٢٩.

(٧) معجم الأدباء، ياقوت الحموي١/ ٥٦، وربما أن في هذه الحكاية تحاملاً من الفراء على سيبويه إن صحت عنه.

العلماء للزجاجي عن حماد بن سلمة أنه: "جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، فكان مما أمليت ذكر الصفا، فقلت: (صعد رسول الله ﷺ الصفا، وهو الذي كان يستملّ، فقال: صعد النبي ﷺ الصفاء، فقلت: يا فارسي لا تقل: الصفاء؛ لأن الصفا اسم مقصور"(١).

وكذا الكسائي من أئمة الكوفة ومن القراء السبعة عجمي من ولد بَهْمَن بن فيروز(٢)، وكذلك الأخفش سعيد بن مسعدة صاحب معاني القرآن، وغيرهم كثير(٣).

ثالثاً: أن بعض علماء اللغة أنكروا الروايات المنقطعة والمرسلة، ومن باب أولى تلك الأقوال الموقوفة على قائليها ممن هم بعد زمن الاحتجاج قال الأنباري: "واعلم أن المرسل هو المنقطع سنده...والمجهول الذي لا يعرف قائله...كلٌّ واحد من المرسل والمجهول غير مقبول، فإن لم يذكر اسمه أو لم يعرف، أو لم تعرف عدالته فلا يقبل نقله"(٤).

وقد أُخِذَ على سيبويه -وهو الحجة الثقة- إيراده ما يقارب الخمسين بيتاً لمجهولين، قالت خديجة الحديثي: " وقد اعتبرت هذه الشواهد الخمسون التي لم

(١) مجالس العلماء١١٨.

(٢) انظر: بغية الوعاة، السيوطي٢/ ١٦٢.

(٣) انظر: بغية الوعاة، السيوطي١/ ٥٩٠، ٢/ ٤٦، ١٢٧، ١٤٧، والفهرست، ابن النديم٨٢، ٩٩، ١١٤.

(٤) لمع الأدلة٩١، وفي الإنصاف صرح الأنباري في أكثر من موضع بأنه لا يحتج بشعر المجهول١/ ٢٨٢، ٢/ ٣٥٥، ٢/ ٣٧٧، وهذا محل خلاف بين المتأخرين كما نبه على ذلك البغدادي، انظر: الخزانة ١/ ١٦، والمزهر، السيوطي١/ ١٤٠-١٤٣ وقبل ذلك: ابن هشام، تخليص الشواهد٣١٣. وعدم النسبة لا تعني الجهالة مطلقاً، قال الطناحي: " فدع عنك ما يقوله بعض المحدثين من تشكيك في شواهد اللغة والنحو؛ بناء على أن كثيراً منها قد جاء في الكتب مجهولاً غير معروف القائل؛ فإن جهالة هذا الشعر، وعدم تسمية قائله في كتب الأوائل لا تصد عنه، ولا تذهب الثقة به؛ لأن الأوائل لم يكونوا يحفلون كثيراً بتسمية قائل الشعر؛ لقربهم من المنابع الأولى بالرواية والتلقي والمشافهة" مقدمة تحقيق كتاب الشعر للفارسي١/ ١٧.

يعلم قائلها، ولم ينسبها الجرميُّ مطعناً على سيبويه وعلى كتابه، وخاصة من الكوفيين..."(١).

رابعاً: الطبائع تتأثر بالبيئات حولها وتختلف باختلافها، وطبائع علماء اللغة تغيرت بمخالطتهم العجم ومن فشا فيهم اللحن، وقد بيَّن اللغويون أنفسهم أن معوَّلهم السماع حتى لو خالف طبائعهم، وكتاب سيبويه مليء بتوقفه عند حدود السماع، ففي الكتاب يقول عن العرب: " وقالوا: رحى وأرحاء، فلم يكسروها على غير ذلك. ولو فعلوا كان قياساً، ولكني لم أسمعه"(٢). وفي موضع آخر يقول: "ولو قالت العرب اضربْ أيٌّ أفضلُ لقلته، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم"(٣)، ويقول: "واعلم أنَّه ليس كلُّ حرف يَظْهَرُ بعده الفعلُ يُحْذفُ فيه الفعلُ، ولكنّك تُضمِر بعد ما أَضمرتْ فيه العربُ من الحروف والمَواضِعِ، وتُظهِرُ ما أظهروا،...فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم فسِّرْ"(٤).

"ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجد مع ما يمتلئ به من حجج منطقية رائعة لا يدلي بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخلَّص"(٥)، والمسألة الزنبورية الشهيرة شاهد على مدى تعويلهم على السماع، وكيف كانوا يجعلونه حكماً قاطعاً بينهم(٦).

وقال أبو حيان في بعض تعويلاته على السماع: " يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع"(٧)، وقال في بعض

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه١١٠.

(٢) الكتاب٣/ ٥٧٢.

(٣) الكتاب٢/ ٤٠٢.

(٤) الكتاب١/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٥) المعنى والإعراب عند النحويين، عبد العزيز عبده١/ ٤٤٨.

(٦) انظر المسألة في طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي٦٨.

(٧) التذييل والتكميل٥/ ١٩٧.

دفاعه عن سيبويه: "ومن غلط سيبويه في هذا فقد أساء؛ لأنه موضع سماع وإن أعطى القياس خلافه"(١).

خامساً: علماء اللغة أنفسهم صنفوا المصنفات ووضعوا الفصول والأبواب في أخطاء العلماء(٢)، وتتبعَ بعضهم بعضاً، ولم يصوبوا شيئاً مما خالف القاعدة؛ لاستعمال العالم الفلاني له، ومجالسهم تشهد على جسارة بعضهم على بعض، فالإمام ثعلب يقول عن ابن السكيت: "كان يعقوب بن السكيت مقداماً جسوراً على العلماء يتورَّدهم بالأشياء"(٣). ووضع ابن جني في كتابه الخصائص فصلاً في سقطات العلماء(٤).

ولم يحتجّ علماء اللغة الأوائل بكلام العلماء الثقات الذين خالطوا العرب وتلقَّوا منهم لغتهم كأبي عمرو ابن العلاء الذي كان من أعلم أهل اللغة، وأوثقهم رواية ودراية، وأحد القراء السبعة، وقد كان يونس يقول: "لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو"(٥). من ثقتهم به وبعلمه، وكذا الأصمعي العالم اللغوي العربي الأصل والنشأة الذي تلقى كثيراً من لغته من شفاه الأعراب يتعقبه اللغويون الأقدمون فيما وقع فيه من خطأ(٦)، ولم يجعلوا ما يقوله هؤلاء العلماء حجة.

(١) التذييل والتكميل٧/ ٢٨٢.

(٢) ذكر البغدادي أن من أنواع التصنيف عند اللغويين ما يتعلق بأغلاط اللغويين، وذكر مجموعة من مصنفات هذا النوع. الخزانة١/ ٢٦-٢٧، ولعمرو بن شبه البصري: (من كان يلحن من النحويين) بغية الوعاة، السيوطي ٢/ ٢١٩، ولابن الأعرابي: (زلات العلماء). ينظر: تخليص الشواهد، ابن هشام ١١٢.

(٣) مجالس العلماء، الزجاجي ٣٧، وانظر: بغية الوعاة، السيوطي١/ ٥٩٠ يذكر أن الأخفش خطأ الكسائي في مئة مسألة.

(٤) الخصائص٣/ ٢٨٢.

(٥) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي٣٥.

(٦) سبق شيء من هذا في موقف الحريري من الاحتجاج، وانظر: التنبيهات على أغاليط الرواة، علي بن حمزة ٢٦٩-٢٧٠

الخاتمة

هنا يُختَم الحديثُ بالإشارة إلى أبرز النتائج، وبالتوصِيَة التي تدعو الدراسةُ إلى موقف ثابت في موضوع الاحتجاج.

١- الحديث عن الاحتجاج باستعمالات العلماء وكلامهم ليس جديداً، بل هو قديم ولكن كثر عند المحدثين لتوسعهم في دائرة التصويب اللغوي.

٢- الجهود التي بُذِلتْ في الحديث عن الاحتجاج اللغويِّ قديماً وحديثاً باعثها واحد في الغالب، وهو الغيرة على اللغة، إما بالخوف عليها أن يدخل فيها ما ليس منها، وإما بالخوف عليها أن تضيق عن قدرٍ هائل من الاستعمالات والتراكيب والبنى.

٣- ظَهَرت في أثناء مرحلة التدوين لقواعد اللغة بعض التعقبات على بعض الاستعمالات اللغوية ممن لم ير الاحتجاج باستعمال علماء اللغة، كما فعل الأصمعي وأبو حاتم السجستاني مع بعض استعمالات سيبويه وغيره.

٤- ذهب بعض علماء اللغة إلى جواز الاحتجاج باستعمال علماء اللغة؛ لتصويب بعض الاستعمالات اللغوية بحجة أن ما يقوله العالم اللغوي بمنزلة ما يرويه، أو بحجة أن عدم الاحتجاج بتلك الاستعمالات فيه تضييق على اللغة وتحنيط لها.

٥- انتهت الدراسة إلى أن عدم الاحتجاج باستعمالات علماء اللغة في مجال التقعيد للغة نحوها وصرفها هو الصواب، وأما في مجال المعجم واللفظ فإن عدم التضييق في منع الاحتجاج أصلح للغة؛ لما ثبت عن علماء اللغة أنفسهم ممن دونوا اللغة من البوادي وأماكن الاحتجاج أنهم لم ينقلوا كل ما قالته العرب ونطقت به، وأن ما نقل هو القليل.

٦- ظهرت بعض الدراسات والمقالات التي ترى أنه لا أحد يقول بالاحتجاج وإنما هو مجرد استئناس، وهذا غير صحيح، بل العلماء الذين احتجوا باستعمالات معاصريهم من العلماء كالزمخشري والخفاجيِّ والكرملي وغيرهم صرحوا بأنه احتجاج.

وأمَّا التوصية فإنَّ الدراسة تُوصِي بالمزيد من العناية بموضوع الاحتجاج باستعمالات العلماء وبخاصة من قِبَل الهيئات العلميَّة كالأقسام العلميَّة في الجامعات، أو لجانِ المجامع أو الجمعيَّات اللغويَّة، أو مراكزِ البحوث، أو غيرها ممَّا يكون العمل فيه جماعيّاً غير فردي؛ لأنَّ الأمر بحاجة إلى مرجعيَّة علميَّة تَتضافَر جهودُها في موضوع الاحتجاج وما كُتِب حولَه من جواز ومنع وحمل على الاستئناس؛ مما يسهل على الباحثين والدارسين للغة مرجعية معاصرة تحل هذا الإشكال ولا سيما أن العلماء الذين عُنُوا بالتصويب اللغوي أكثروا من الاحتجاج باستعمالات علماء اللغة لتصحيح كثير من التراكيب والاستعمالات.

ثبت المصادر والمراجع

* أخبار أبي نواس في تاريخه وشعره ومباذله وعبثه ومجونه، لابن منظور المصري، تحقيق: عمر أبو النصر، بيروت، ١٩٦٩م.
* الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية، لماجد الصايغ، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١ ١٩٩٠م.
* ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، ليحيى الشاوي، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر ودار سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٤٣١هـ.
* أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، لعباس أبو السعود، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت.
* الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس، د. محمد حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٩٤هـ.
* الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القاعدة النحوية، مكاتبة بين الدماميني والبلقيني، تحقيق: رياض الخوام، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
* الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.
* الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: إحسان عباس وزميليه، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
* أغلاط الحريري في مقاماته، لابن الخشاب البغدادي، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ.
* أغلاط اللغويين الأقدمين، الأب أنستاس الكرملي، دار كابي، القاهرة، ودار الأخيار، الرياض، د.ت.

* الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
* أمالي الزجاجي، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر، ط١، ١٣٨٢هـ.
* البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
* البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ط١، ١٤١٧هـ.
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النوادر، الكويت، ١٤٣١هـ.
* البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
* تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٣٩٤م.

* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
* التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
* التذييل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.
* التفكير اللغوي بين القديم والجديد، الدكتور كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
* التكملة والذيل على درة الغواص، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق عبد الحفيظ القرني، مطبوع مع درة الغواص، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
* التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.
* تهذيب الأسماء واللغات، ليحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبده علي كوشك، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ.
* تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الصادق للطباعة والنشر، د.ت.
* الجهود المعجمية للدكتور إبراهيم السامرائي، علي خلف العبيدي، جامعة ديالى، العراق، ١٤٢٥هـ.
* حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت، د.ت.
* حاشية الخفاجي على درة الغواص، للخفاجي، تحقيق: عبد الحفيظ القرني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

* حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (نواهد الأبكار وشوارد الأفكار)، تحقيق: أحمد حاج عثمان وزملاؤه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
* الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.
* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ.
* الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت.
* دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ.
* دراسات لغوية، لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
* الدرس اللغوي والنحوي في العراق، لخديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٤٢٨هـ.
* درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عبد الحفيظ القرني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
* ديوان أبي الأسود، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٨هـ.
* ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، تحقيق، محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
* ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
* ديوان المتنبي، تحقيق: عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ت.

* رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق: الدكتوره عائشة بنت عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، ط١١، ٢٠٠٨م.
* الرسالة، للشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (لا توجد معلومات الطباعة).
* الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، لعبد الرحمن السهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ.
* سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزملاؤه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤١٢هـ.
* الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي بالعراق، ١٤٣١هـ.
* شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: محمد علي هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٤هـ.
* شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث،دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ.
* شرح المرزوقي على ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٣٧١هـ.
* شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها، للمهلبي، تحقيق: محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.
* الشعر شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
* الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر،مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

* طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، ط١، د.ت.
* طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت.
* العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
* العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، العراق، د.ت.
* فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ١٩٦٩م.
* الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق ودراسة: محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
* الفهرست، لابن النديم، تحقيق: يوسف طويل، دار المعرفة بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ.
* في التصحيح اللغوي والكلام المباح، لخليل حسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٤٢٧هـ.
* في اللغة والأدب دراسات وبحوث، لمحمود الطناحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
* في اللهجات العربية، دكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.
* القاموس المحيط، للفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للنشر والطباعة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.
* الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.

* كتاب الحروف، لأبي نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤م.
* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
* اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، لعبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ.
* لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
* لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية، لشاكر شقير، المطبعة العثمانية، لبنان، ١٨٩١م.
* لغة الجرائد، لإبراهيم اليازجي، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط١، د.ت.
* لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، د.ت.
* المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
* مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ.
* مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة.
* مجموعة مقالات الطناحي – صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، لمحمود الطناحي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
* المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، لابن هشام اللخمي، تحقيق: مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

* المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى وزميليه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ.
* المعارف، لابن قتيبة، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
* معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
* معجم الخطأ والصواب في اللغة، لإميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
* معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ط١، ١٤١٢هـ.
* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٧هـ.
* مقامات الحريري، لأبي القاسم الحريري، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ.
* المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
* المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس، ط١، ١٣٩١م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
* مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: د. علي عبدالواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
* من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٩٤م.

* من قضايا اللغة العربية المعاصرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، ١٩٩٠م.
* موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها: علي الرضا الحسيني، دار النوادر، الكويت، ط١، ١٤٣١هـ.
* المنصف شرح تصريف المازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ.
* من قضايا النحو واللغة، لإميل يعقوب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.
* الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
* النحو العربي والدرس الحديث، لعبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
* نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ.
* نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي ومحمد الكردي، ط٢، ١٣٨٩هـ.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
* الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.